

2020

التقرير السنوي



هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







حضرة صاحب السمو الشيخ
هـمـد بن خـلفـة آل ثاني
أمير البلاد المفدى





محتوى التقرير

10	• مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ورئيسها التنفيذي
16	• كلمة رئيس مجلس الإدارة
18	• كلمة الرئيس التنفيذي
21	• الفصل الأول
	عن هيئة قطر للأسواق المالية
33	• الفصل الثاني
	- الأوراق المالية المرخص بها للتداول في السوق.
	- أنشطة الخدمات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة.
	- الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة.
	- الشروط العامة لاعتماد الأفراد.
	- الخاضعون لرقابة الهيئة.
39	• الفصل الثالث
	عضوية الهيئة على المستويين المحلي والدولي.
45	• الفصل الرابع
	فعاليات الهيئة.
55	• الفصل الخامس
	الاجتماع السنوي الـ (44) للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والمؤتمر السنوي الثالث للهيئة.
69	• الفصل السادس
	الإجراءات والتدابير الاحترازية للهيئة في مواجهة جائحة كورونا.
73	• الفصل السابع
	نشاط وإحصائيات هيئة قطر للأسواق المالية خلال سنة 2020.
107	• الفصل الثامن
	ملخص عام لأداء سوق الأوراق المالية القطرية.

مجلس إدارة
هيئتنا قطري للإسواق المالية
ورئيسها التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



سعادة الشيخ
محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة



سعادة الشيخ
خالد بن سعود بن فهد آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد
يحيى سعيد الجفالي النعيمي

عضو مجلس الإدارة



الدكتور

خالد ناصر محمد الخاطر

عضو مجلس الإدارة



السيد

عبد الرحمن محمد يوسف جولو



عضو مجلس الإدارة



السيد
مايكل راين

عضو مجلس الإدارة



الدكتور
محمد عبد العزيز صالح الخليفي

الرئيس التنفيذي



ناصر أحمد عبد الرحمن الشيبلي

كلمة رئيس مجلس الإدارة



” تسعى هيئة قطر للأسواق المالية جاهدة للمحافظة على ثقة المستثمرين في نظام التعامل في الأوراق المالية في السوق القطرية وحماية المتعاملين فيها، وذلك بما يضمن استقرار السوق، والحد من المخاطر التي تتعرض لها خاصة في ظل جائحة كورونا.

لقد أثمرت جهود الهيئة في حماية الجهات والكيانات الخاضعة لرقابتها من الحد من الآثار السلبية للجائحة، واستمرار تلك الجهات في تقديم خدماتها للمستثمرين دون توقف، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أحجام التداول بالسوق الرئيسية بنسبة 56 % خلال عام 2020 بالمقارنة بعام 2019، كما ارتفعت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بالسوق لتصل إلى 602 مليار ريال.

استطاعت الهيئة أن تمضي قدماً في تنفيذ خططها الاستراتيجية ورؤيتها المستقبلية بشأن تطوير سوق رأس المال القطري والارتقاء بها إلى مرتبة ومصاف الأسواق المتقدمة، حيث أصدرت الهيئة نظاماً جديداً لطرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية، والذي تضمن العديد من المستجدات التي يتم تقديمها للمتعاملين بالسوق القطرية للمرة الأولى وتتوافق في ذات الوقت مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، وتهدف الهيئة من خلال هذا النظام إلى الارتقاء بجودة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، وإلى تنشيط التداولات بها، وفي ذات الوقت تفعيل السوق الثانية لتكون بديلاً فعالاً للسوق الرئيسية، كما تضمن النظام العديد من التسهيلات في شروط الإدراج بما يشجع الشركات العائلية على الإدراج، هذا فضلاً عن توفير العديد من الخيارات للإدراج سواء بوجود أكثر من سوق أو أكثر من طريقة

للإدراج وعلى رأسها الإدراج المباشر دون طرح الأسهم للاكتتاب العام.

كما قدمت الهيئة آلية البناء السعري للسوق القطرية، وهي آلية جديدة لتحديد سعر طرح الأسهم في الاكتتابات العامة، كما أتاحت الهيئة للشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أن تنشئ آلية تحافظ على استقرار أسعار أسهمها للاكتتاب العام خلال الفترة الأولى لبدء تداولها في السوق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تطوير سوق رأس المال القطري يأتي على رأس أولويات الهيئة، إلا أن ذلك لا ينال من أهمية المضي قدماً في التطوير المؤسسي وبناء القدرات المؤسسية للهيئة، وذلك بهدف الوصول بالهيئة إلى نموذج يحتذى به للهيئات الرقابية وبما يعزز من استقلاليتها ويحافظ على مكانتها كعضو في المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية.

تنتهز الهيئة هذه المناسبة لتؤكد أن الجهود التي تبذلها من أجل تطوير السوق وتطوير قدراتها المؤسسية لم تكن لتتحقق لولا دعم كافة الجهات والوزارات المعنية في الدولة، وكذلك مشاركة الأطراف الفاعلة في سوق رأس المال كبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، وشركات الخدمات المالية والشركات المساهمة المدرجة.

رئيس مجلس الإدارة
محمد بن حمد آل ثاني

كلمة الرئيس التنفيذي



” تستمر هيئة قطر للأسواق المالية في توفير البنية التشريعية والرقابية والبيئة الاستثمارية التي تحقق الحماية للمتعاملين في سوق رأس المال القطري، وتدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني، وفي ذات الوقت تحافظ على استقرار ونزاهة وشفافية التعاملات في السوق.

كما تتواصل جهود الهيئة في تنمية مستوى المعرفة لدى المتعاملين بالأسواق المالية بما يساهم في الارتقاء بمستوى ونوعية عمليات التداول، وزيادة حجمها، وإضافة أدوات مالية جديدة، وذلك في إطار خطة الهيئة الطموحة نحو الارتقاء بالسوق القطرية إلى مصاف الأسواق المتقدمة.

وقد واجهت جهود الهيئة لتطوير الأسواق المالية القطرية عدة تحديات خلال عام 2020، يأتي في مقدمتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) التي شكلت أبرز التحديات التي واجهت الجهات الرقابية والإشرافية على الأسواق المالية حول العالم، حيث اتخذت الهيئة مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، سواء على المستوى التشغيلي للهيئة أو الجهات الخاضعة لرقابتها، والتي ساهمت في استمرار السوق القطرية في تقديم الخدمات المالية للمتعاملين دون توقف أو تأثر بتبعات جائحة كورونا.

وقد أصدرت الهيئة القواعد المحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل المحافظة على التصنيف الدولي المتقدم لدولة قطر في هذا المجال، كما قامت الهيئة بتعديل إجراءات عمل لجنة المحاسبة من أجل تيسير انعقاد اللجنة من خلال الوسائل التقنية الحديثة وذلك للحفاظ على استمرارية أعمال اللجان بالهيئة في ظل جائحة كورونا، هذا فضلا عن قيام الهيئة بتعديل بعض أحكام قواعد إدراج وحدات الصناديق، كما تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد انتهت من تطوير نظام جديد للطرح والإدراج يهدف إلى تيسير إجراءاتها وإضافة

آليات جديدة للطرح وتقييم الأسهم والمحافظة على استقرار أسعارها عند تداولها لأول مرة، بالإضافة إلى تفعيل السوق الثانية وتنشيط الإدراج المباشر.

كما انتهت الهيئة من وضع المبادئ الرئيسية لتطوير الضوابط الخاصة لشراء الشركات المساهمة المدرجة لأسهمها لغاية برامج تحفيز الموظفين، وذلك لتشجيع الشركات المدرجة على استخدام أسهمها في برامج التحفيز الخاصة بالعاملين فيها بما يساهم في زيادة قاعدة المستثمرين ورفع أحجام التداولات بالسوق القطرية.

كما شهد عام 2020، استضافة هيئة قطر للأسواق المالية لأعمال الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والذي نظّمته الهيئة بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، كما أقامت الهيئة مؤتمرها السنوي الثالث بحضور ومشاركة عدد كبير من أصحاب الاختصاص والخبراء والمعينين بقطاع سوق رأس المال، فضلا عن متحدثين دوليين من مؤسسات متخصصة في قطاع الخدمات المالية. للحديث حول القضايا والموضوعات التي تناولها المؤتمر.

وتأمل الهيئة في استمرار جهودها التطويرية بمساعدة الجهات وتعاون ومشاركة كافة الأطراف ذات الصلة بأسواقنا المالية القطرية، وذلك سعيا نحو تحقيق رؤية الهيئة المستقبلية لسوق رأسمال متطورة تقدم خدمات مالية مميزة لجميع المتعاملين فيها.

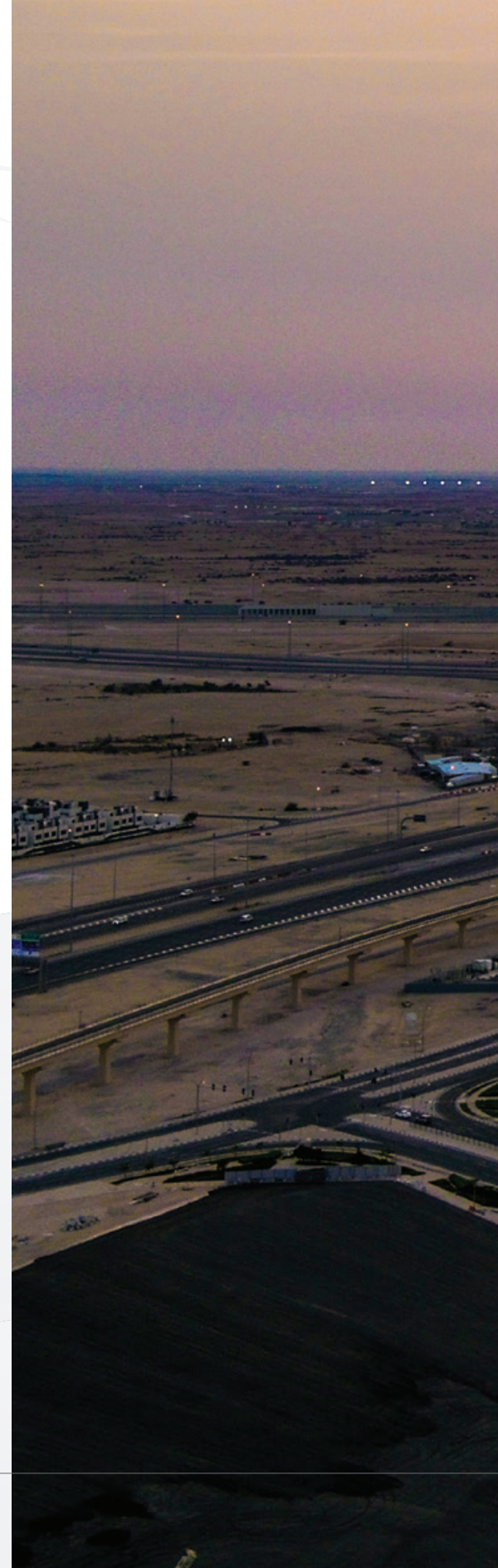
الرئيس التنفيذي
ناصر أحمد الشيبني



استاد أحمد بن علي



عن هيئة قطر للأسواق المالية



نشأة الهيئة

تأسست هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (33) لسنة 2005 كهيئة تنظيمية ورقابية مستقلة على الأسواق المالية والشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية في أو من دولة قطر، وتتولى الصلاحية لممارسة الرقابة التنظيمية والإنفاذ على أسواق رأس المال، وقد تولت مسؤوليتها رسمياً في سبتمبر 2007.

ولمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المالية، فقد صدر القانون رقم (8) لسنة 2012 ليحل محل القانون رقم (33) لسنة 2005.

الرؤية

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجاً للخدمات المالية.

الرسالة

حماية المستثمرين والحفاظ على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

القيم

تعتمد هيئة قطر للأسواق المالية على قيم متعددة في أداء عمل موظفيها ومسؤوليها، وتمكين عملية ترتيب القيم المؤسسية التي يفترض بالعاملين في الهيئة الالتزام بها وقيامهم بواجباتهم الموكلة إليهم على أكمل وجه وهي:

1. النزاهة: تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في معالجة القضايا واتخاذ القرارات.

2. التميز: السعي إلى الابتكار والإبداع والاستناد إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام.

3. العدل: الحيادية والاستقلالية في التعامل مع الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة.

4. المسؤولية: اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات بوضوح وشفافية وتحمل تبعاتها.

5. روح الفريق: العمل التعاوني المشترك بما يحقق المنفعة المتبادلة ويلبي المصالح المستهدفة.

6. الهوية: الحفاظ على الثقافة والقيم القطرية.



المهام الأساسية للهيئة

تهدف هيئة قطر للأسواق المالية إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية المستثمرين بالأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار لهذه الأسواق، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
2. تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.



3. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
4. مراقبة قواعد التعامل بين المستثمرين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
5. تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، ويحول دون تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.
6. مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7. دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
8. إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

اختصاص الهيئة

- تتولى الهيئة بموجب القانون رقم (8) لسنة 2012 مسؤولية تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها للإشراف والرقابة على الأوراق المالية وعلى الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية بدولة قطر، وعليه فإن مهام الهيئة تتجلى فيما يلي:
- إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بسوق رأس المال والتعامل بالأوراق المالية داخل دولة قطر، استناداً للمعايير الدولية وما يتناسب مع احتياجات السوق القطرية ويحقق الأغراض الرقابية للهيئة.
 - ضمان نزاهة وشفافية السوق من خلال مراقبة عمليات التداول بالموازاة مع بورصة قطر بصفتها الجهة المختصة، وكشف التلاعبات والمخالفات التي قد تطرأ في السوق أو الصفقات المشبوهة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وفقاً للقوانين واللوائح.

- الصدق والنزاهة والأمانة في العمل.
 - تطبيق السياسات واللوائح المنظمة للعمل بالهيئة.
 - معاملة الآخرين باحترام ومساواة.
 - المحافظة على سرية المعلومات.
 - تجنب تعارض المصالح.
 - احترام ودعم الهيئة.
- وتمت ترجمة تلك المبادئ الأساسية إلى قواعد تفصيلية

- متابعة إفصاح الشركات المدرجة بالبورصة ومراقبة تداول الأوراق المالية ومتابعة التزام الشركات والأفراد المرخص لهم بمزاولة أنشطة أو وظائف خاضعة للرقابة بشروط التراخيص الممنوحة لهم.
- القيام بعمليات التفتيش الدورية وغير الدورية على البورصة وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، والشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة الخاضعة للرقابة.
- الترخيص بإدراج الأوراق المالية للتداول ببورصة قطر.
- دعم نمو وتطور سوق رأس المال في دولة قطر ويشمل ذلك تشجيع إدخال أدوات مالية وآليات تداول جديدة وتطبيق التكنولوجيا المتطورة وزيادة وعي المستثمرين.
- ترخيص الأفراد والشركات لمزاولة الأنشطة والوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة.

مبادئ السلوك المهني للهيئة

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية دليل مبادئ السلوك المهني للعاملين فيها، وذلك في خطوة تهدف إلى إيجاد ثقافة مؤسسية تدعم القيم المهنية لموظفي الهيئة وتنمي فيهم روح المسؤولية والتمسك بالأخلاق الرفيعة في التعامل مع بعضهم البعض داخل الهيئة أو في التعامل مع جمهور المتعاملين الخارجيين بكافة طوائفهم.

ويهدف الدليل الذي اعتمدته سعادة رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى غرس وتنمية مجموعة من القيم الأساسية في بيئة العمل للحفاظ على السمعة الطيبة للهيئة ولضمان تقديم خدماتها بجودة عالية ومستوى رفيع في الأداء.

وقد تضمن الدليل ستة مبادئ أساسية تساعد على توفير المناخ المناسب للعمل بما يحقق أهداف وتطلعات الهيئة، وهي:

تحدد ما يجب أن يكون عليه السلوك المهني للعاملين بالهيئة. ويشمل نطاق تطبيق المبادئ كافة العاملين بالهيئة على اختلاف فئاتهم الوظيفية، والعاملين بعقود مؤقتة، والمتدربين، ومقدمي الخدمات الاستشارية طوال مدة انتسابهم للهيئة أو تعاملهم معها.

الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية (2022-2017)

وضعت هيئة قطر للأسواق المالية خطتها الاستراتيجية



الثانية للفترة 2017-2022، والتي تهدف إلى الارتقاء بسوق رأس المال القطري وتحقيق التميز والمرونة في الأداء لدعم الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي المستدام وفقاً لأفضل المعايير الدولية وخصوصية السوق القطرية. وترتكز الخطة الاستراتيجية على خمس ركائز وهي:

1- قانون هيئة قطر للأسواق المالية

2- رؤية قطر الوطنية 2030

3- استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022)

4- الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022)

5- أهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأي إس كيو (IOSCO)

تشمل استراتيجية الهيئة ثمانية أهداف رئيسية، ويتضمن كل هدف حزمة من المبادرات والبرامج لتحقيق هذه الأهداف وهي:

1. رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة.

2. رفع كفاءة وفعالية التشريعات المنظمة للأسواق.

3. رفع كفاءة أداء شركات الخدمات المالية.

4. تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للمستثمرين.

5. زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات بالأسواق.

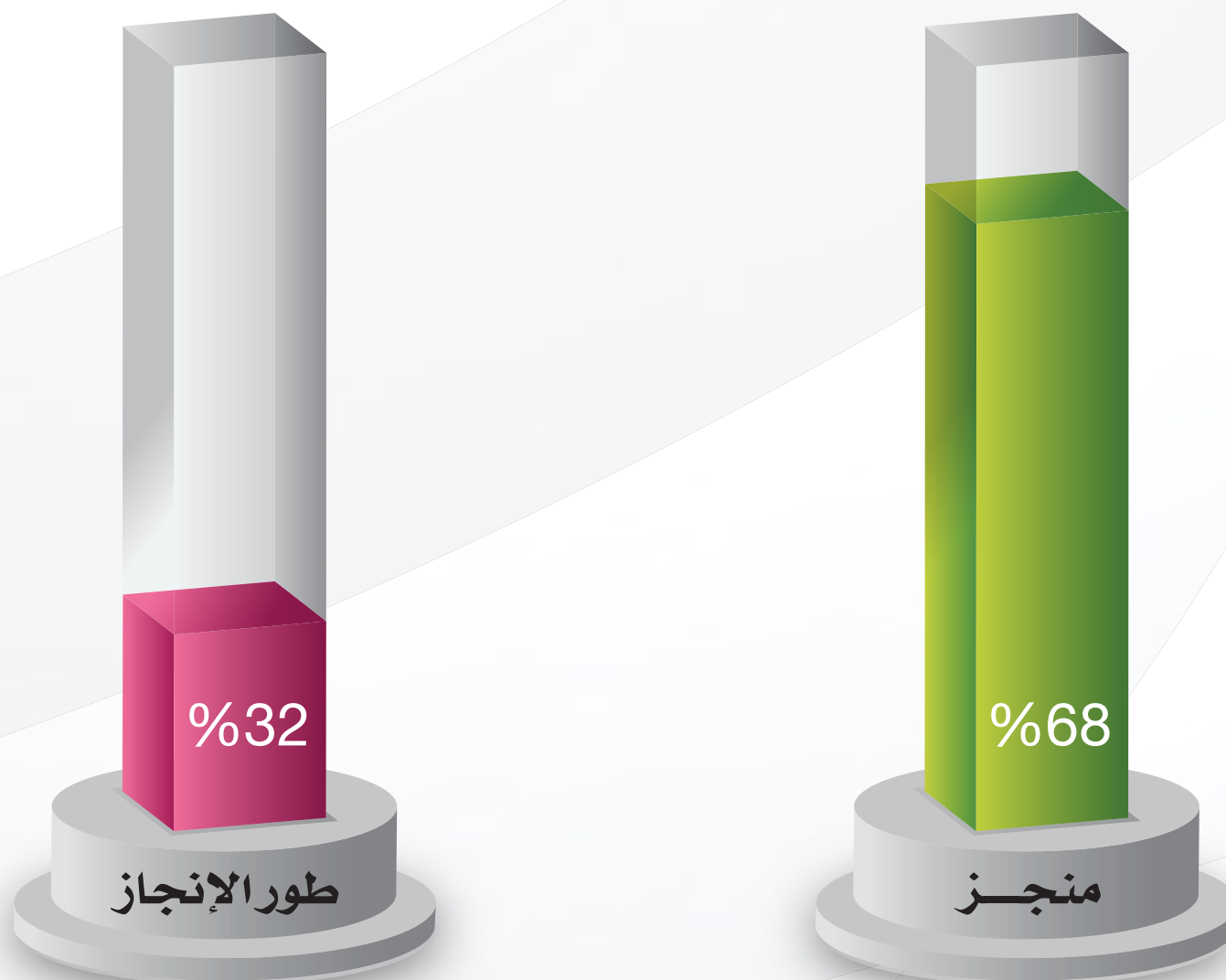
6. الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق المحلية.

7. دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية.

8. تطوير رأس المال البشري.

التقدم الكلي المحرز في إنجاز استراتيجيات هيئة قطر للأسواق المالية 2017-2022

إجمالي 73 مبادرة



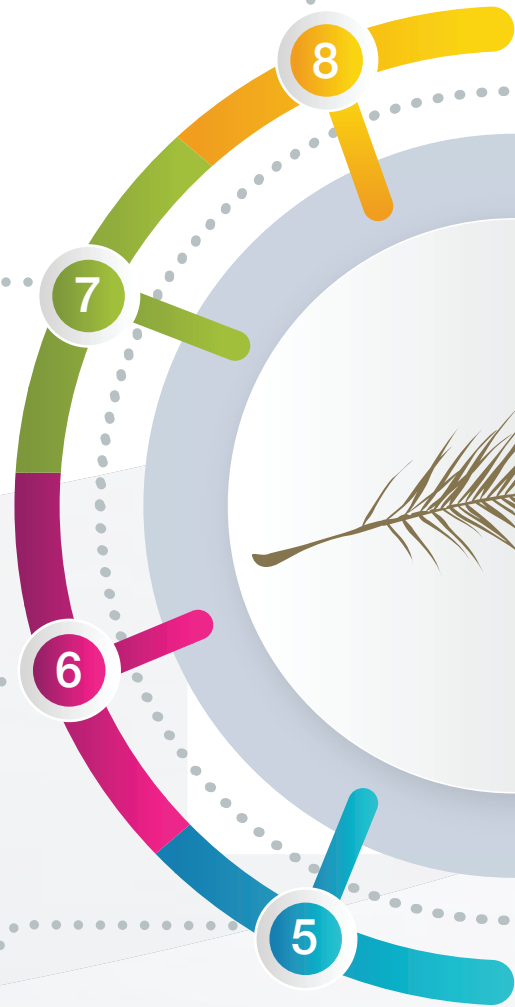
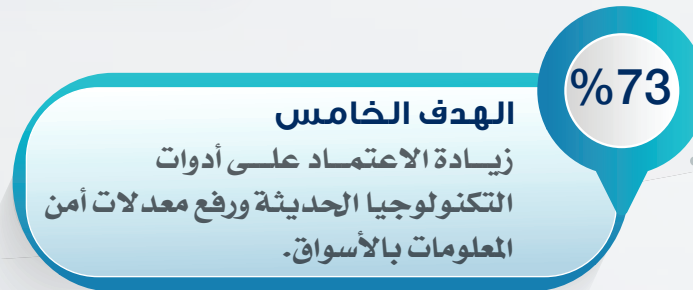
التقدم المحرز في إنجاز أهداف استراتيجية
هيئة قطر للأسواق المالية 2022-2017

إجمالي 73 مبادرة



التقدم المحرز في إنجاز أهداف استراتيجية هيئة قطر للأسواق المالية ٢٠٢٢-٢٠١٧





أهم لجان الهيئـة

1. لجنة التحقيق:

تختص بإجراء التحقيقات في المخالفات أو الشكاوى أو أية أمور أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي، وترفع اللجنة تقريراً كتابياً إلى الرئيس التنفيذي بنتيجة التحقيق يتضمن وصفاً للمخالفة محل التحقيق واسم من نسبت إليهم المخالفة، وملخصاً عن الإجراءات التي قامت بها والنتيجة التي توصلت إليها وتوصياتها.

2. لجنة المحاسبة:

تختص دون غيرها، بالنظر فيما يحيله إليها الرئيس التنفيذي، أو من ينييه، من وقائع خاصة بالمحاسبة عن المخالفات والشكاوى، والبت في الشكاوى والتظلمات من قرارات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتتمتع اللجنة بكافة سلطات وصلاحيات المحاسبة والإنفاذ في إجراءات الجزاء المنصوص عليها في قانون الهيئة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء، ويجوز التظلم من قرار لجنة المحاسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام القرار.

3. لجنة التظلمات:

تختص بالبت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة والأشخاص لرقابة الهيئة، وتشكل من أحد رؤساء محكمة الاستئناف، رئيساً، وعضوية اثنين من قضاتها،

يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية يرشحهم مجلس إدارة الهيئة. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها بالبت في التظلمات نهائية، ويجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف.

4. لجنة تسوية المنازعات:

تختص بتسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية في الأسواق المالية، بطريق التحكيم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في لائحة تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية بطريق التحكيم. وتصدر اللجنة قراراتها وأحكامها بأغلبية، ولها أن تصدر قرارات وأحكام نهائية منفصلة حول المسائل ذات الصلة أثناء نظر النزاع، ولها أن تصدر قراراً باعتماد التسوية الودية للنزاع بناء على طلب أحد الأطراف.

5. لجنة التراخيص:

تختص بدراسة طلبات التراخيص التي تقدم للهيئة من الشركات الراغبة في ممارسة أي من أنشطة الخدمات المالية والتي تتطلب ترخيصاً من الهيئة لمزاومتها بما في ذلك طلبات اعتماد الأفراد لمزاولة أي من الوظائف الخاضعة لرقابتها، وطلبات تجديدها، وكذلك طلبات تسجيل المدققين والمقيمين، بالإضافة إلى دراسة طلبات إدراج الأوراق المالية.

الداخلية

6. لجنة المناقصات والمزايدات:

تختص بإجراء المناقصات والمزايدات، حيث تقوم بشراء أي احتياجات أو مستلزمات للهيئة من سلع ومواد ومعدات وآلات وأجهزة وغيرها من البضائع والمنتجات.

وتتكون اللجنة من عدد من الأعضاء، بالإضافة إلى ممثلين عن ديوان المحاسبة، وإدارة المشتريات الحكومية في وزارة المالية، وتجتمع اللجنة كلما تطلبت حاجة العمل.

7. لجنة شؤون الأفراد:

تختص بترقيات الموظفين القطريين في الهيئة سواء بالأقدمية أو الاستثنائية، وتعديل الوضع الوظيفي، والمسميات الوظيفية، وإقرار العلاوات والبدلات، والتظلمات، وطلبات استكمال الدراسة على النفقة الخاصة، بالإضافة إلى أي مهام أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي للهيئة.

8. اللجنة التأديبية:

تختص اللجنة بتأديب شاغلي وظائف الدرجات الثانية فما دونها، وتوقيع الجزاء المناسب عليهم. والنظر في إيقاف الموظفين الحاليين للمساءلة أمامها، وتمديد إيقافهم سواء كان الإيقاف صادراً بقرار منها أم بقرار من الرئيس التنفيذي.



استاد أحمد بن علي

Qatar Report 2020



الأوراق المالية المرخص بها للتداول في السوق
أنشطة الخدمات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة
الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة
الشروط العامة لاعتماد الأفراد
الخاضعون لرقابة الهيئة



الأوراق المالية المرخص بها للتداول في السوق

1. أسهم.
2. سندات الحكومة.
3. أذونات الخزينة.
4. وحدات صناديق الاستثمار.
5. وحدات صناديق الاستثمار العقاري.
6. حقوق الاكتتاب.
7. سندات وصكوك الشركات المساهمة المدرجة.

أنشطة الخدمات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة

1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير.
2. تداول الأوراق المالية لحساب الشخص نفسه.
3. تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية).
4. وكيل وسيط.
5. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.
6. إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
7. أمانة الاستثمار.
8. التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية.
9. إدارة إصدار الأوراق المالية.
10. صانع السوق.
11. تزويد السيولة.
12. التداول بالهامش.
13. إقراض واقتراض الأوراق المالية.
14. تسويق وترويج الأوراق المالية.
15. مستشار الإدراج في الأوراق المالية.
16. الأسواق المالية.
17. الإيداع المركزي للأوراق المالية.

18. المقاصة والتسوية اللازمة للأوراق المالية.

19. أي نشاط آخر ترى الهيئة إضافته إلى هذه الأنشطة.

الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة

تنقسم الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى:

- الوظائف التي يتمتع ممارستها بنفوذ ملحوظ على سير أعمال الشركة، وتشمل:
1. أعضاء مجلس الإدارة.
 2. الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
 3. من ينوب عن الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
 4. المدير المالي.

الفئة الثانية:

- الوظائف الفنية الخاصة بممثلي الشركات ومحتري العمل بالأوراق المالية، وتشمل:
1. «المستشار المالي» وهو الفرد المعتمد المسؤول عن تقديم المشورة للعملاء في الاستثمار في الأوراق المالية مقابل أجر أو عمولة للشركة.
 2. «مدير الحساب» وهو الفرد المعتمد المسؤول عن المتابعة الإدارية لحساب العميل.
 3. «ممثل وسيط» وهو كل فرد معتمد مسؤول عن تنفيذ أوامر البيع والشراء لصالح الوسيط أو عملائه.
 4. «مسؤول عمليات المكاتب الخلفية» وهو كل فرد معتمد مسؤول عن فتح حسابات العملاء، وتسوية العمليات عن طريق استلام وتسليم الأموال والأوراق المالية، ومسك الدفاتر المالية الخاصة بحسابات العملاء.

5. «محلل مالي» وهو الفرد المعتمد المسؤول عن تحليل أداء الجهات المصدرة للأوراق المالية السابق والحالي والمتوقع، أو الفرد الذي يمارس أعمال التحليل المالي بغرض تقديم الاستشارات المالية للشركات بشأن عمليات تمويل الشركات والعمليات الرأسمالية.

6. «مدير استثمار» وهو الفرد المعتمد المسؤول عن إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب الغير (صناديق الاستثمار المشترك، والأفراد)، باتخاذ قرارات البيع والشراء نيابة عن العملاء حسب التفويض المتفق عليه، أو الفرد المعتمد الذي يعمل لدى أمين الاستثمار لمراقبة أعمال إدارة استثمارات الغير.

7. «ممثل أمين الحفظ» وهو الفرد المعتمد المسؤول عن حفظ الأموال والأوراق المالية، ويجوز أن يقوم بإجراءات تسجيل ونقل ملكية ورهن وحجز أموال العملاء وأوراقهم المالية.

8. «مدير التداول» وهو الفرد المسؤول عن الإشراف على ممثلي الوسيط وعلى عمليات تلقي وتنفيذ أوامر الشراء والبيع لصالح العملاء أو لصالح الشخص نفسه.

9. «نائب مدير التداول» وهو الفرد الذي يحل محل مدير التداول في حال غيابه.

الفئة الثالثة:

الوظائف الخاصة بمتابعة الالتزام، وتشمل:

1. «مسؤول الالتزام»: وهو الفرد المعتمد المسؤول عن التأكد من مدى تطبيق القوانين واللوائح والنظم والقرارات الملزمة للشركة بما في ذلك كل ما يصدر عن الجهات الرقابية في هذا الشأن. وعليه إبلاغ الإدارة العليا بأي مخالفات، ورفعها إلى الهيئة إن لم يتخذ فيها الإجراء اللازم.

2. «مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال»: وهو الفرد الذي يمارس أعمال متابعة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتبليغ عنها.

3. «نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال»: وهو الفرد الذي

ينوب عن مسؤول الإبلاغ في حالة غيابه.

4. «مسؤول إدارة المخاطر»: وهو الفرد المعتمد المسؤول عن إنفاذ السياسات والإجراءات الخاصة بتحديد وقياس وتجنب المخاطر التي قد تواجهها الشركة وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

5. «مدقق الحسابات الداخلي»: وهو الفرد المعتمد المسؤول عن اتباع الأسلوب الرقابي الأمثل للتأكد من الالتزام بالقواعد والإجراءات المحددة بنظم العمل الداخلية بالشركة، والمسؤول عن الإبلاغ عن أي مخالفات في هذا الشأن ومتابعة الإجراءات التي اتخذت لإزالة تلك المخالفات.

الشروط العامة لاعتماد الأفراد

يشترط الحصول على موافقة الهيئة لاعتماد الأفراد للعمل في أي من الوظائف الخاضعة لرقابتها، والمتعلقة بشركات الخدمات المالية، على أن يستوفي الفرد مجموعة من الشروط العامة والتي تشمل:

1. أن يكون حسن السمعة.

2. التمتع بكامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية.

3. ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من الخدمة أو منعه تأديبياً بصفة نهائية من مزاولة المهنة في مجال الأوراق المالية، أو أي مهنة حرة، أو حكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في أي من قوانين الشركات التجارية، أو هيئة قطر للأسواق المالية، أو حكم بإشهار إفلاس ما لم يرد إليه اعتباره.

4. ألا يكون خاضعاً لأي إجراءات قانونية أو إدارية قد تؤثر سلباً على مركزه المالي أو قدرته على الوفاء بأي من الشروط والمتطلبات الرقابية.

5. الحصول على مؤهل دراسي مناسب لطبيعة عمله.

6. اجتياز الدورات التدريبية والاختبارات التي تحددها الهيئة، أو الدورات التدريبية المماثلة من قبل هيئات أجنبية تقبلها الهيئة.

7. ألا يكون مديراً أو عضواً في الإدارة العليا، أو موظفاً في جهة مدرجة أوراقها المالية في السوق ما لم تكن هذه الجهة هي الشركة المرخصة التي يعمل بها. ولا ينطبق هذا الشرط على أعضاء مجلس إدارة الشركة.

الخاضعون لرقابة الهيئة

وفقاً للقانون رقم (8) لسنة 2012، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2018، وحسب التعريفات الواردة بعبارة القانون، يعتبر العمل أو النشاط، خاضعاً لرقابة الهيئة إذا كان سوقاً مالياً منظماً أو جهة إيداع أو ما يندرج ضمن فئة أو أكثر من الأنشطة المنصوص عليها في الملحق الثاني المرفق باللائحة الخاصة بالهيئة، والمتعلقة بوحدة أو أكثر من الأوراق المالية المرخص بها، أو إذا كان يجري القيام به على أساس عمل احترافي.

وفيما يلي الأشخاص والكيانات والأفراد الخاضعون لرقابة الهيئة:

1: الأسواق المالية:

• شركة بورصة قطر.

هي شركة مساهمة قطرية خاصة مرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية كسوق مالية منوط بها تنظيم التعامل في الأوراق المالية في الأسواق المالية التالية:

1. السوق الرئيسية.

2. السوق الثانوية (سوق الشركات الناشئة).

3. سوق الصناديق الاستثمارية.

4. سوق السندات والصكوك (سندات حكومية، وأذونات الخزينة).

5. سوق الصناديق العقارية.

2: الإيداع والحفظ والمقاصة والتسوية:

• شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

هي شركة مساهمة قطرية خاصة مرخصة من الهيئة للعمل كجهة إيداع، وحفظ الأوراق المالية، ونقل الملكية، والتسجيل وإجراء عمليات المقاصة والتسوية للأوراق المالية.

3: الشركات والصناديق المدرجة:

أولاً: الشركات المدرجة:

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة قطر (47) شركة، بإجمالي عدد أسهم (132.73) مليار سهماً، وبقيمة سوقية تبلغ (602.20) مليار ريال قطري.

ثانياً: الصناديق المدرجة:

بلغ عدد الصناديق الاستثمارية المدرجة في بورصة قطر صندوقين هما:

- صندوق مؤشر بورصة قطر للصناديق المتداولة (QETF).

- صندوق الريان قطر المتداول (QATR).

4: شركات الخدمات المالية:

يجوز لأي شخص مزاولاً أنشطة خدمات الأوراق المالية في الدولة أو منها بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة، وفقاً لحكم المادة رقم (3) من نظام الخدمات المالية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2019. وقد بلغ عدد شركات الخدمات المالية حتى نهاية السنة (17) شركة.

5: المدققون الخارجيون:

هم الأشخاص الاعتباريون المرخص لهم من قبل الإدارة

المختصة في وزارة التجارة والصناعة، أو المسجلون لدى مركز قطر للمال للقيام بأعمال مراجعة تدقيق البيانات والتقارير المالية، وإبداء الرأي فيها وفقاً لأصول المهنة، وطبقاً للمعايير الدولية للتدقيق، أو معايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والحصول على ما يؤكد خلو البيانات من الأخطاء الجوهرية وكذلك أعمال التصفيات.

بلغ عدد المكاتب والشركات المسجلة لدى الهيئة كمصدقين خارجيين لنهاية السنة (12) مكتباً وشركة.

6: المقيمون الماليون:

هم الأشخاص الاعتباريون المسجلون لدى الهيئة للقيام بمهام إعداد دراسات التقييم المالي للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، أو الجهات التي ترغب في الإدراج، أو الشركات غير المدرجة بشأن اندماجها في شركة مدرجة أو شركة تابعة لشركة مدرجة، أو دمج شركة مدرجة فيها بغرض الإدراج في الأسواق المالية، من أجل زيادة رأس المال، أو لأهداف تتعلق بعمليات الطرح العام أو الخاص، أو الاستحواذ أو الاندماج، أو لغرض إعادة الهيكلة، أو لأي غرض آخر تراه الجهة المتقدمة بطلب التقييم.

بلغ عدد المكاتب والشركات المسجلة لدى الهيئة كمقيمين ماليين لنهاية السنة (10) مكاتب وشركات.

7: مديرو الطرح ومستشارو الإدراج في السوق الرئيسية:

تعين جهة الإصدار مديراً للطرح أو مستشاراً للإدراج، وفقاً للطلب المقدم للهيئة لطرح أو إدراج ورقة مالية في السوق من أجل القيام بالمهام المحددة وفقاً للمادة رقم (11) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر بالقرار المعدل لمجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2010.

بلغ عدد الشركات المرخصة من الهيئة لنهاية السنة (7) شركات.

8: مستشارو الإدراج في السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة):

تعين جهة الإصدار مستشاراً للإدراج وفقاً للطلب المقدم للهيئة لطرح أو إدراج ورقة مالية في السوق، من أجل القيام بالمهام المحددة بالمادة رقم (11) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة)، والصادر بالقرار المعدل لمجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2011.

بلغ عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة كمستشاري إدراج حتى نهاية السنة (5) شركات.

9: أمناء الحفظ:

يقدم أمناء الحفظ خدمات حفظ النقود أو الأوراق المالية التي تخص أي مستثمر فيما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، أو يجري تداولها في سوق خاضعة لرقابة الهيئة، أو القيام بالأنشطة المتفرعة عن ذلك.

بلغ عدد أمناء حفظ المسجلين لدى الهيئة لنهاية السنة (3) أمناء حفظ.

10: الأفراد المعتمدون والوظائف الخاضعة للرقابة:

يعرّف الفرد المعتمد بأنه كل شخص طبيعي حصل على ترخيص أو موافقة من الهيئة لمزاولة إحدى الوظائف الخاضعة للرقابة بعد استيفاء الشروط والمتطلبات الخاصة بالوظيفة المعنية والمحددة بالمادة رقم (7) من المرفق الثاني لنظام خدمات الأوراق المالية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2019.

11: المتعاملون بالأوراق المالية:

المتعاملون بالأوراق المالية هم كل من له صلة بعمليات الشراء والبيع وانتقال الملكية والتسجيل والإقراض والاقتراض، التي يكون محلها الأوراق المالية المرخص بها في السوق، سواء تمت هذه العمليات مباشرة أم بالوساطة.



استاد أحمد بن علي





عضوية الهيئة على المستويين المحلي والدولي





أولاً: العضوية على المستوى المحلي

أ- اللجان وفرق العمل المحلية المشتركة بين الهيئة، ومصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

1- لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر:

تختص بدراسة المخاطر الناجمة والمحتملة على جميع الخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية، ووضع الحلول والمقترحات الخاصة بذلك، وذلك بالتنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية والإشرافية في الدولة، والعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها، بما يساعد على إيجاد بيئة تنظيمية ورقابية متجانسة ومتعاونة. كما تقترح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف، بما في ذلك الترخيص ومكافحة غسل الأموال، وغيرها من السياسات المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية.

وترفع اللجنة توصياتها ومقترحاتها في هذا الشأن لمجلس إدارة مصرف قطر المركزي لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.

وتنبثق عن لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر، لجنتان فرعيتان تمثل فيهما الهيئة وهما:

• اللجنة الفرعية للاستقرار المالي ومراقبة المخاطر:

تقوم بمسؤولية إعداد تقرير مؤشرات الاستقرار المالي الذي يعالج عددا من المسائل تشمل ملخصا عن مستويات المخاطر العالمية والتوقعات المتعلقة بالمخاطر، وخريطة شاملة عن التطورات والمخاطر الأساسية المتعلقة بالاستقرار المالي، وخريطة إقليمية حول التطورات والمخاطر الأساسية المتعلقة بالاستقرار المالي، والتي تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى المخاطر الأساسية للاستقرار المالي في دولة قطر، ومستويات واتجاهات المخاطر الاقتصادية الكلية والمحلية، مع مقاييس ومؤشرات محددة للأسواق المصرفية والتأمينية والرأسمالية، وتوقعات المخاطر في قطر.

• لجنة الرقابة والإشراف:

تقوم بالمساعدة في معالجة المسائل الناشئة بموجب المادة رقم (116) من قانون مصرف قطر المركزي، بهدف إنشاء بيئة رقابة متجانسة ومتعاونة بين الجهات الرقابية في الدولة.

ويتعين على لجنة الإشراف تقديم التوصيات حول سياسات التنظيم والرقابة والإشراف بهدف تعزيز الانسجام والتجانس وتخفيف المخاطر المحتملة على النظام المالي، وتعزيز وجود بيئة رقابية متجانسة ومتعاونة بين الجهات الرقابية في الدولة، وتوفير التبادل المفتوح للمعلومات بين الأعضاء فيما يتعلق بالتطورات الرقابية والمخاوف الإشرافية التي تتعلق بالكيانات الخاضعة للإشراف أو التي تؤثر عليها، واقتراح أي تعديلات في السياسة الرقابية لازالة أي مجال للتحكيم الرقابي، إضافة إلى تنفيذ أي مهام أخرى على النحو الذي تحدده لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر من وقت إلى آخر.

2- فريق عمل استراتيجية القطاع المالي:

وهو فريق العمل الذي قام بإعداد الخطة الاستراتيجية الثانية للجهات الرقابية على القطاع المالي (2017-2022)، ويتولى اقتراح آلية ومراحل تنفيذ الخطة، ومتابعة تنفيذها وأعداد التقارير ربع السنوية عن إنجازها، وأي موضوعات متعلقة بها.

ب- أهم اللجان وفرق العمل المحلية:

1. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة نائب محافظ مصرف قطر المركزي، وعضوية 15 جهة حكومية تشمل جهات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية على القطاع المالي وغير المالي، ومؤسسات حكومية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقوم اللجنة بالتنسيق مع مختلف الجهات في الدولة لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن التواصل والتعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية النظيرة لتوحيد الجهود الرامية لمكافحة غسل الأموال.

2. اللجنة المعنية باستراتيجية تنمية القطاع العقاري:

تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير البلدية والبيئة، وعضوية 9 جهات حكومية. وتختص اللجنة باقتراح استراتيجية تنمية القطاع العقاري في الدولة والسياسات والخطط اللازمة لتنفيذها، بالإضافة إلى تطوير نظام الحوكمة للقطاع العقاري في الدولة، واقتراح وسائل دعم وتطوير القطاع، والضوابط اللازمة للاستثمار فيه، إلى جانب الآليات والبرامج اللازمة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، واقتراح الأدوات التشريعية اللازمة لتنفيذ استراتيجية تنمية القطاع العقاري.

3- فريق عمل النافذة الواحدة:

يتولى دراسة طلبات إدراج الأوراق المالية في السوق، والبت في تلك الطلبات، وتيسير الإجراءات بشكل عام.

4- فريق عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يقوم باقتراح وصياغة المبادئ والمعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الدولة. وقد تم تشكيل هذا الفريق برئاسة وزارة التجارة والصناعة، ويضم في عضويته عددا من الوزارات والجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص القطري.

5- الدرع الأمني الإلكتروني في وزارة الداخلية:

مشروع يهدف إلى رفع مستوى الأمن الإلكتروني في الدولة، وتعزيز حماية البنى التحتية المعلوماتية والشبكات الإلكترونية الحيوية فيها.

ويأتي تنفيذه وفقاً للتعميم رقم (2) لسنة 2017 الصادر من مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

6- فريق عمل تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي:

أنشأت الهيئة هذا الفريق لمتابعة تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي المعتمدة من سعادة محافظ مصرف قطر المركزي، بعضوية كل من هيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة المواصلات والاتصالات، وبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

ثانياً: العضوية على المستوى الدولي

1. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

أصبحت هيئة قطر للأسواق المالية عضواً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأي إس كو» في سنة 2013، وحصلت على العضوية الكاملة (Ordinary Member)، وانضمت إلى عدة لجان رئيسية تابعة لها وهي:

• اللجنة الرئاسية

• لجنة النمو والأسواق الناشئة

• اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط

• مجموعة رصد فاعلية مذكرة التفاهم متعددة الأطراف

2. مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA):

وقعت الهيئة اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية في 2013، وحصلت على عضويتها سنة 2015، بغرض تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال تطوير الأسواق المالية، وتوفير الاستقرار والشفافية، وحماية المتعاملين في الأوراق المالية وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التداول.

3. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA):

تعتبر الهيئة عضواً مؤسساً في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية منذ سنة 2007. وتحرص الهيئة على المشاركة الفاعلة في نشاطات الاتحاد وتنفيذ أهداف استراتيجيته، وحضور اجتماعاته الدورية، بالإضافة إلى تنظيم واستضافة برامج الاتحاد التدريبية.

4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

أصبحت الهيئة عضواً مشاركاً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ سنة 2011، وذلك مع مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.



استاد أحمد بن علي



فعاليات الهيئة





نظمت الهيئة على مدار السنة، فعاليات وأنشطة متنوعة، ضمن اختصاصاتها كجهة تنظيمية لسوق رأس المال في دولة قطر بهدف الارتقاء بمستوى الثقافة الاستثمارية والمعرفة لدى المهتمين والمعنيين، والخاضعين لرقابة الهيئة.

تنوعت تلك الفعاليات بين اجتماعات ومؤتمرات محلية ودولية، وبرامج تدريبية وورش عمل ومشاركات رسمية عدة، كان من أبرزها:

الفعاليات المنظمة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية

- الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة أفريقيًا والشرق الأوسط لدى منظمة الأيسكو:

استضافت هيئة قطر للأسواق المالية يوم 29 يناير 2020، أعمال الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة أفريقيًا والشرق الأوسط (AMERC)، والذي نظّمته الهيئة بالتنسيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). وقد بلغ عدد الدول والجهات الأعضاء في لجنة الأميرك المشاركة في الاجتماع (23) جهة إلى جانب ممثلين عن منظمة الأيسكو وخبراء ومتخصصين في قطاع سوق رأس المال، حيث بلغ عدد إجمالي المشاركين في الاجتماع (70) مشاركاً. (1)

- المؤتمر السنوي الثالث للهيئة:

عقدت هيئة قطر للأسواق المالية مؤتمرها السنوي الثالث يوم 30 يناير 2020، بحضور ومشاركة عدد كبير من أصحاب الاختصاص والخبراء والمعنيين بقطاع سوق رأس المال، فضلاً عن متحدثين دوليين من مؤسسات متخصصة في قطاع الخدمات المالية. وقد بلغ عدد الحضور في المؤتمر (174) مشاركاً.

- ورشة عمل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

عقدت الهيئة في مقرها في 22 يناير 2020، ورشة عمل ليوم واحد، لممثلي الجهات المرخص لها حول فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتطبيق أحكام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن الهيئة بموجب القانون رقم 20 لسنة 2019 حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللائحة التنفيذية الصادرة بهذا الشأن.

وقد تم خلال ورشة العمل هذه، شرح المتطلبات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآلية تطبيقها، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح. وقد بلغ عدد المشاركين في الورشة (48) مشاركاً.

- ورشة عمل لممثلي الجهات المرخص لها بعنوان جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

عقدت الهيئة في 29 يوليو 2020، ورشة عمل عن بعد ليوم واحد، لممثلي الجهات المرخص لها حول جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح واستعراض نتائج التقييم الوطني والتقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح. وقد بلغ عدد المشاركين في الورشة (48) مشاركاً.

- البرنامج التعليمي المهني الرقمي لسوق رأس المال في

دولة قطر حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتطوير مشروعها التوعوي الرقمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI). وتم الإطلاق التجريبي للبرنامج على مستوى الهيئة، على أن يتم الإطلاق

(1) كافة تفاصيل الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والمؤتمر السنوي الثالث للهيئة متضمنة في الفصل الخامس من التقرير.

الرسمي في سنة 2021.

وتناول محتوى البرنامج التدريبي، خمسة محاور رئيسية شملت:

• المحور الأول: وضع خطة للتحقيق بالاحتيال، حيث ركز هذا المحور على دور التحقيق بالاحتيال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مقدمة للتقنيات الحديثة في التحقيق بالاحتيال، وضع الخطط الاستراتيجية للتحقيق بالاحتيال، أفضل الممارسات في إجراء تحقيق الاحتيال الداخلي والخارجي، ووضع استراتيجيات التصدي للاحتيال.

• المحور الثاني: حول تحديد وجمع الأدلة، والذي ركز على تحديد الأدلة المناسبة وطرق جمع البيانات، البحث والحصول على أدلة باستخدام الإنترنت، تحليل البيانات للكشف عن عمليات الاحتيال، واستعراض وإدارة وتنظيم الأدلة.

• المحور الثالث: تقنيات الاستجواب في المقابلات، الذي تناول تحديد الشهود والتخطيط للمقابلات، إجراء المقابلات الفاعلة بحثاً عن الأدلة، وإجراء المقابلات الفاعلة بحثاً عن الاعتراف.

• المحور الرابع: تطبيق الإجراءات التحليلية، وتطرق إلى استخدام التقنيات التحليلية المتقدمة وأنظمة التحليل المؤتمتة، استخدام تقنيات تحليل البيانات، وإعداد القضية للتقاضي.

• المحور الخامس: تناول الكتابة الفعالة لتقرير التحقيق، فشكل اختيار النموذج والهيكل المناسبة للتقرير، التقنيات الفعالة لكتابة التقارير، والأثر على تقارير الاشتباه بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد استهدف البرنامج التدريبي، المهنيين والعاملين في مجال الخدمات المالية بما في ذلك موظفي الالتزام ومسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال، والعاملين في الجهات التنظيمية وإنفاذ القانون والتجارة، والعاملين في مؤسسات التنمية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد بلغ عدد المشاركين في البرنامج (53) مشاركاً. وتم منحهم في نهاية البرنامج شهادات صادرة عن اتحاد هيئات الأوراق المالية وهيئة قطر للأسواق المالية.

هذا البرنامج التعليمي الرقمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متوفر باللغتين العربية والإنجليزية، للمهنيين العاملين والمهتمين في سوق رأس المال. وسيشكل استكمال هذا البرنامج بنجاح، عاملاً مساعداً في نشر الوعي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع سوق رأس المال. كما سيتم أخذ اجتياز البرنامج بنجاح بالاعتبار عند تقييم طلب الترخيص من الهيئة.

ويجمع البرنامج بين المعرفة التنظيمية والرقابية، وبين الخبرة المهنية والتدريبية، حيث يشتمل على المبادئ واللوائح الدولية المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التشريعات الخاصة بهما في دولة قطر.

ويتألف البرنامج من نموذج معرفي يتضمن ثمانية فصول محورية، ويختتم باختبار من مجموعة أسئلة متعددة الخيارات، وعند النجاح بالاختبار، يتلقى المسجلون شهادة قابلة للتحميل صادرة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).

- برنامج تدريبي حول «طرق كشف الاحتيال المالي»:

عقدت هيئة قطر للأسواق المالية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتاريخ 21 و22 أكتوبر 2020، برنامجاً تدريبياً عن بعد حول «طرق كشف الاحتيال المالي»، تحت مظلة فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2020 الذي تقيمه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) سنوياً.

وقد تم خلال البرنامج تقديم نظرة شاملة حول التحقيق بالاحتيال المالي، وأفضل ممارسات التحقيق التي تتيح ممارسة العديد من التقنيات في مجال التخطيط للتحقيق، إضافة إلى موضوعات أخرى ذات صلة تتعلق بالحصول على الأدلة، والاستجواب الفعال، وتحليل البيانات، وكتابة تقارير التحقيق، وعلاقته المباشرة كركيزة أساسية في مكافحة غسل الأموال، وأثره على جودة تقارير الاشتباه بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفعاليات التي شاركت بها هيئة قطر للأسواق المالية

- اجتماعات لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية في دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

الاجتماع الأول؛

عقد الاجتماع في 5 أبريل 2020، عبر تقنية الاتصال المرئي، ونوقشت فيه جهود الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول المجلس في دعم أسواقها المالية في ظل ظروف تفشي جائحة فيروس كورونا، بالإضافة إلى دور تلك الجهات في تعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق الشمول المالي، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق، استناداً للأدوات المتاحة للجهات المنظمة للأسواق المالية وأدوات السياسات الاحترازية.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع الآليات التي تبنتها الجهات المنظمة لدعم الأسواق المالية من خلال الحزم الاقتصادية والمالية التي أطلقتها حكومات دول المجلس والتي تضمنت إعفاءات من بعض الرسوم، وإعادة هيكلة للقروض بالتعاون مع مؤسسات النقد والبنوك المركزية، وتوجيه الصناديق الحكومية بزيادة استثماراتها في البورصات، وغيرها من الحزم التحفيزية التي تبنتها دول المجلس لتخفيف الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة عن تبعات هذه الجائحة على الشركات المدرجة بالأسواق المالية بدول المجلس.

الاجتماع الثاني؛

عقد الاجتماع في 29 يونيو 2020، عبر تقنية الاتصال المرئي، وتم فيه بحث خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بدول المجلس «Passporting»، وآلية تنفيذه والبرنامج الزمني لذلك، وخارطة الطريق لتنفيذ أهم المبادرات لتحقيق التكامل بين أسواق المال بدول المجلس.

كما نوقش عدد من الموضوعات، من بينها ورقة مقدمة من قبل هيئة أسواق المال في دولة الكويت بشأن الإجراءات الخاصة بتطوير نموذج اعرف عميلك (KYC)، وقاعدة البيانات الموحدة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- ورشة عمل حول « نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر

غسل الأموال وتمويل الإرهاب »

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ 17 يونيو 2020، ورشة عمل عن بعد لجميع جهات القطاع العام حول نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستخدام هذه المعلومات وفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المالي.

- ورشة عمل للجهات المرخص لها بالتعاون مع وحدة

المعلومات المالية؛

تحت مظلة المنتدى الرابع لوحدة المعلومات المالية بالشارك بين القطاع العام والخاص، وتأقلاً مع ظروف انتشار فيروس كوفيد 19، عقدت بتاريخ 23 يونيو 2020، ورشة عمل عن بعد للجهات المرخص لها بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية لتعزيز الوعي للكشف والحد من المعاملات المشبوهة والتعرف على أنماط الاشتباه لا سيما الخاصة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل انتشار فيروس كوفيد 19.

- الاجتماع الرابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية

العربية؛

شاركت الهيئة في الاجتماع الرابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عقد في 24 يونيو 2020. ومن ضمن الموضوعات التي بحثها الاجتماع، إصدار دليل القواعد

العامة والمبادئ الاسترشادية المعتمدة لأسواق رأس المال العربية، وإعداد قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخداماً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وقبول عضوية هيئة سوق المال الليبي بالاتحاد، إضافة إلى قواعد الإعارة والانتداب المقترحة بين أعضاء الاتحاد.

- الورشة التدريبية لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، «دور الحوكمة في إدارة الأزمات»

نظمت هيئة قطر للأسواق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية في 20 يوليو 2020، ورشة تدريبية عن بعد، حول «دور الحوكمة في إدارة الأزمات»، والتي عقدت بمشاركة عدد من المتحدثين من الخبراء والمتخصصين.

وبحثت الورشة التدريبية كافة القضايا والموضوعات المتعلقة بدور حوكمة الشركات في إطار الأزمات، وكيفية انعكاس آثارها على ميزانيات الشركات وحوكمتها ومدى الالتزام بالمعايير الدولية.

ومن أبرز المحاور التي تناولتها الورشة، مفهوم الأزمات ونطاقها وتاريخها، وأثرها على الشركات والمؤسسات والقطاع الاقتصادي في الدول.

كما بحثت دور الحوكمة والمسؤولية المشتركة في سبيل الخروج من الأزمات (الدولة، الشركات، البنوك، الهيئات الرقابية والإشرافية)، والتعرف على مفهوم حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، مبادئها، أهميتها، والمزايا المتوقعة منها.

وقد سلطت الورشة التدريبية الضوء على جهود دولة قطر في حوكمة الشركات المدرجة، وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوكمة للتخفيف من آثار الأزمة الحالية.

وشملت الفئات المستهدفة من الورشة التدريبية، بورصة قطر، شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، أعضاء مجالس إدارات الشركات والبنوك، العاملين بالإدارة العليا في الشركات والبنوك، مسؤولي الالتزام والإشراف والمخاطر، قطاع الموارد البشرية

في الشركات والبنوك المدرجة، المدققين الخارجيين، العاملين بالقطاعات المالية والتدقيق الداخلي، ومسؤولي الحوكمة في وزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية.

- اجتماع فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

شاركت الهيئة في 18 أغسطس 2020، عن بعد في اجتماع فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي سعى إلى وضع خطة تنفيذية مشتركة للتوعية الاستثمارية للأسواق المالية بدول المجلس.

- ورشة عمل حول رفع الوعي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة؛

تم بتاريخ 11 أكتوبر 2020، عقد ورشة عمل عن بعد بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية للجهات المرخص لها، بهدف رفع الوعي لدى تلك الجهات حول الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ودورها في الحد من الجرائم المالية، وأهمية إعداد التقارير حول ذلك، ورفع جودة تلك التقارير.

- ورشة عمل بعنوان «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالمنتجات والخدمات المالية»؛

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع هيئة قطر للأسواق المالية، ورشة عمل تدريبية حول «تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالمنتجات والخدمات المالية» بتاريخ 13 أكتوبر 2020،

وعقدت ورشة العمل عن بعد، وبحثت مواضيع وقضايا متقدمة في مجال مكافحة غسل الأموال لموظفي الهيئة، وموظفي الشركات المساهمة.

واستندت ورشة العمل إلى عدد من المراكز الأساسية التي تتماشى مع الضوابط والشروط الصادرة عن الهيئات الإشرافية والرقابية وآخر المستجدات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجهات المالية الدولية.

وتناول المتحدثون خلال ورشة العمل ثلاثة محاور رئيسية:

• المحور الأول: حول تعزيز الامتثال للقوانين المحلية والتشريعات الدولية، وبحث تقييم المخاطر ذات الصلة بالمنتجات وأنواعها ومخاطر كل منها والخدمات المالية، وسياسات وتدابير وإجراءات العناية الواجبة المستمرة للعملاء ذوي المخاطر العالية.

• المحور الثاني: حول تطور مفهوم إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تناول تقييم المخاطر من وجهة النظر المصرفية والرقابية، والمخاطر المرتبطة بالعملاء والمخاطر الجغرافية، والإجراءات الاحترازية لدى التعامل مع العملاء ذات المخاطر العالية والدول عالية المخاطر.

• المحور الثالث: إجراءات البنوك المراسلة في تقييم مخاطر خدمات المنتجات المالية، حيث تناول تعزيز الأطر التنظيمية، وتخفيف المخاطر المتعلقة بالبنوك المراسلة، وتأثير عدم الالتزام بالعقوبات الدولية على عمل الشركات المساهمة والمؤسسات المالية، والتزامات الإخطار عن العمليات المشبوهة.

وشملت الفئات المستهدفة من ورشة العمل، أعضاء مجالس إدارات الشركات والبنوك، العاملين في الإدارات العليا في الشركات والبنوك، مسؤولي الالتزام والإشراف، قطاع الموارد البشرية في الشركات والبنوك، والعاملين بالقطاعات المالية والتدقيق الداخلي.

وقد حضر ورشة العمل (36) مشاركاً يمثلون عدة جهات في القطاع المالي.

- أسبوع المستثمر العالمي التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيسكو»:

شاركت الهيئة بتاريخ 5 نوفمبر 2020، في فعاليات أسبوع المستثمر

العالمي التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيسكو»، حيث تم في إطار التعاون المستمر بين الهيئة وجامعة قطر، تقديم عرض تثقيفي وتوعوي عن بعد، لطلبة وطالبات كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر تضمن تغطية عن الهيئة ومنظمة الأيسكو وآخر التطورات المرتبطة بأسواق رأس المال في دولة قطر وعلى الصعيد الدولي، مع التركيز على أنشطة أسبوع المستثمر العالمي.

كما عقدت الهيئة، تحت مظلة أسبوع المستثمر العالمي وبالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتاريخ 21 و22 أكتوبر 2020، برنامجاً تدريبياً عن بعد حول «طرق كشف الاحتيال المالي».

- ورشة عمل بعنوان « أنماط الاحتيال المالي وسبل الوقاية منه لدى الشركات المساهمة »:

تم بتاريخ 15 نوفمبر 2020 وبالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين، عقد ورشة عمل عن بعد، حول أنماط الاحتيال المالي وسبل الوقاية منه لدى الشركات المساهمة وبحضور ممثلي الجهات المرخص لها.

- الحملة التوعوية الاستثمارية الخليجية المشتركة:

أطلقت الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حملة توعية خليجية مشتركة أساسيات الاستثمار في الأسواق المالية وتجنب المخاطر المتعلقة بالاستثمار، تهدف إلى رفع الوعي بطرق الاحتيال والتعريف بالأنظمة والتشريعات التي تحكم العمليات الاستثمارية في السوق المالية، مما يساهم في تعزيز معايير وكفاءة وسلامة المعاملات في أسواقها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة تأتي في إطار برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «مُلم»، وهو برنامج توعوي مشترك بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يستهدف كافة فئات المجتمع «جمهور المستثمرين بشكل عام وصغار المستثمرين والمبتدئين بالأسواق المالية والمهتمين بها».

وقد انطلقت الحملة في 1 نوفمبر 2020، وتستمر إلى نهاية سنة 2021.

- الاجتماعات المشتركة مع الجهات الرقابية على القطاع المالي (مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال):

في إطار تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستراتيجية وخطة الإشراف المشتركة للجهات الرقابية على القطاع المالي، يتم بشكل مستمر التواصل وعقد الاجتماعات المشتركة فيما بينها، ومناقشة الآلية التنفيذية لتنسيق الرقابة على المؤسسات المالية ذات الرقابة والترخيص المشترك، وتبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة المكتبية، والتفتيش الميداني، وتقييم المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تقوم هيئة قطر للأسواق المالية كعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة، وفي اتخاذ القرارات وفق اختصاص اللجنة المحدد بموجب أحكام المادة (30) من القانون رقم (20) لسنة 2019، بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- اجتماعات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية كعضو كامل في المنظمة في الاجتماعات السنوية أدناه، وهي:

• اجتماع لجنة مذكرة التفاهم متعددة الأطراف – MMoU

حضرت الهيئة اجتماع مذكرة التفاهم متعددة الأطراف

بتاريخ 9 نوفمبر 2020، ومن أهم النقاط التي تمت مناقشتها في الاجتماع على نطاق واسع هي التعديل الإداري للدول الأوروبية (AA administrative arrangement)، وبحث الاجتماع وجوب توقيع التعديل الإداري لتنفيذ مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الخاصة بالأيسكو، إذ لن يسمح لأي دولة من الدول الأوروبية بمشاركة المعلومات عن الأشخاص أو الجهات إلا بعد توقيع التعديل الإداري وذلك ضمن حيز إنفاذ قوانين الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

• اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط – AMERC

حضرت الهيئة اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط بتاريخ 10 نوفمبر 2020، وتم في الاجتماع مناقشة بعض المواضيع مثل تأثير جائحة كورونا على الدول وكيفية تعامل الأيسكو مع تداعياتها. وتم ذكر بعض المواضيع المهمة والتي تأتي في أولوية قائمة دول اللجنة، مثل التكنولوجيا المالية وتأثيرها.

وستقوم اللجنة بتشكيل فريق عمل من ضمن اللجنة هما (فريق عمل التكنولوجيا المالية)، و(مجموعة العمل المستدامة)، لدراسة المواضيع وتسهيل تبادل المعلومات وبناء القدرات وسيتم تشكيل المجموعات وفق الأولوية لمن يريد الانضمام.

وكان هنالك عرضاً تقديمياً من قبل القطاع المالي في كينيا بشأن التمويل المستدام، وعرضاً آخر عن التكنولوجيا المالية من قبل مركز كامبردج للتمويل البديل.

• اجتماع لجنة النمو والأسواق الناشئة – GEMC

حضرت الهيئة اجتماع لجنة النمو والأسواق الناشئة بتاريخ 16 نوفمبر 2020، وقام الأعضاء بمناقشة الفرص والتحديات والحلول حول تطوير الأسواق المالية في الشرق الأوسط. وتم ذكر ملاحظات اللجنة التوجيهية بشأن التحليل الأولي فيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا على الأسواق الناشئة.

كما عرض رئيس اللجنة النتائج بشأن الدراسة المتعلقة بالأولويات التي يجب التحدث عنها والتركيز عليها من قبل اللجنة.

وقد ذكر الأمين العام مجموعات وفرق العمل التي سيتم تشكيلها لتسهيل تبادل المعلومات وبناء القدرات كل في مجاله، وهي:

- مجموعة الوسطاء.

- مجموعة مخططات الاستثمار الجماعي.

- مجموعة الأسواق الثانوية.

- مجموعة البنى التحتية للأسواق المالية.

• اجتماع اللجنة الرئاسية – President Committee

حضرت الهيئة اجتماع اللجنة الرئاسية بتاريخ 18 نوفمبر 2020، ودار النقاش في اجتماع اللجنة الرئاسية حول عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في المجموعات والمجالات التالية:

1. مجموعة الارتباط بالاستقرار المالي (FSEG)؛

تم تقديم عمل هذه المجموعة على مستوى مجلس الإدارة لدعم وتعزيز عمل منظمة الأيسكو في قضايا الاستقرار المالي، حيث تتعاون مجموعة الارتباط بالاستقرار المالي مع مجلس الاستقرار المالي (FSB)، وهيئات وضع المعايير الدولية (SSBs)، ومنظمات أخرى في تنظيم النقاش الدولي حول مخاطر الاستقرار المالي في أسواق رأس المال.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة الارتباط بالاستقرار المالي، شاركت منذ إنشائها في فبراير 2020، في مبادرات الاستجابة لأزمة جائحة كوفيد 19، إلى جانب القضايا المتعلقة بالوساطة المالية غير المصرفية، كما ستقوم بمزيد من العمل على سيولة الأموال المفتوحة والهوامش والضمانات.

2. فريق عمل التمويل المستدام (STF)؛

عرض رئيس فريق العمل المعني بالتمويل المستدام النتائج

الرئيسية لتقرير شبكة التمويل المستدام (SFN) الذي نُشر في أبريل 2020، بالإضافة إلى خطة عمل صندوق التمويل المستدام التي تركز على ثلاثة مسارات وهي:

- مسار العمل 1: (WS1) الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للمصدرين.

- مسار العمل 2: (WS2) الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة لمديري الأصول، والمخاوف الأخرى المتعلقة بظاهرة الغسل الأخضر (Greenwashing)، وحماية المستثمرين.

- مسار العمل 3: CRAs (WS3) وتصنيفات ESG وموفري بيانات ESG.

3. فريق العمل المعني بسلوك سوق التجزئة على مستوى مجلس الإدارة (RMCTF)؛

قام رئيسا الفريق بعرض النتائج الرئيسية للتقرير حول مخاطر سوء سلوك التجزئة المحتملة الناشئة في صناعة الخدمات المالية بسبب جائحة كوفيد 19. بالإضافة إلى ذلك، قدم الرئيسان المشاركون لمحة عامة عن تقييم الأدوات والنهج التنظيمية المتعلقة بالسلوك في أسواق البيع بالتجزئة.

4. توقعات المخاطر لعام 2021 (RO)؛

قام رئيس لجنة المخاطر الناشئة (GER) بعرض تقرير 2021، الذي يمثل مسحا لآفاق الأيسكو الخاصة بالقضايا التنظيمية الناشئة في أسواق الأوراق المالية، بما في ذلك المخاطر والاتجاهات ونقاط الضعف. وبذلك وفر التقرير أساساً موضوعياً يمكن من خلاله تحديد أولويات العمل للعام المقبل.

5. تجزئة السوق

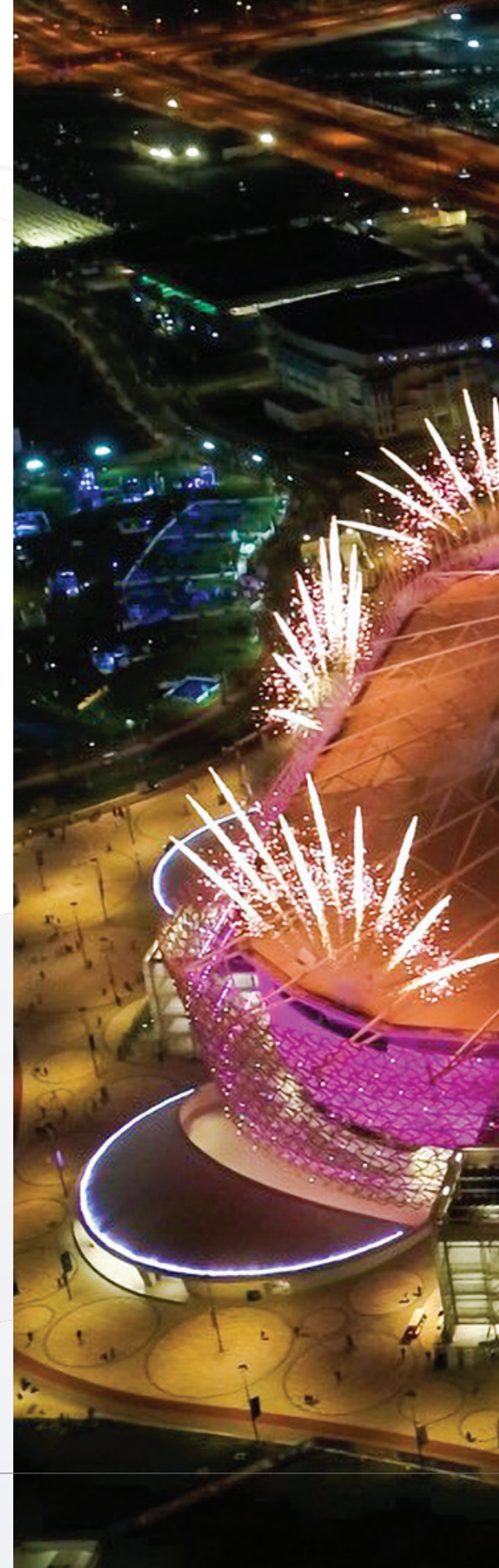
قدم الرئيس المشارك لمجموعة المتابعة (FUG) عرضاً عن آخر تطورات عمل المجموعة، بما في ذلك التقرير الخاص حول الممارسات الجيدة المتعلقة بإجراءات الإذعان، بالإضافة إلى الأعمال القادمة للمجموعة.



استاد أحمد بن علي



الاجتماع السنوي الرابع والأربعون للجنة
الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط
المؤتمر السنوي الثالث لهيئة قطر
للأسواق المالية





الاجتماع السنوي الرابع والأربعون للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)

لدى المنظمة الدولية لهيئات
الأوراق المالية (IOSCO)
(29 يناير 2020)

استضافت هيئة قطر للأسواق المالية في 29 يناير 2020، أعمال الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والذي نظّمته الهيئة بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).



لمحة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

تضطلع منظمة الأيسكو بوضع المعايير اللازمة لعمليات الرقابة والإشراف والمُعترف بها من قبل المجتمع المالي الدولي، والتي يتوجب على جميع الدول الأعضاء الالتزام بها واستيفاء متطلباتها.

كما تسعى إلى تعزيز الصلاحيات الرقابية والإشرافية لهيئات أسواق المال عن طريق التعاون على الصعيد الدولي، وتعزيز فاعلية هيئات أسواق المال للكشف عن الجرائم المالية ومكافحتها عبر الحدود، بالإضافة إلى ضمان إنفاذ قوانين هيئات أسواق المال بحق المخالفين عبر الحدود.



لمحة عن اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط

Africa & Middle East Regional Committee-AMERC

تعتبر اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط من أهم لجان منظمة الأيسكو، كلجنة إقليمية وتتضمن (41) عضواً منهم دول الخليج العربي، والدول العربية، والدول الأفريقية، وتجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة لمناقشة أهم القضايا والتطورات والمخاطر الخاصة بالإقليم.

ومن أهم أعمال اللجنة هو تشكيلها لفريق عمل خاص بها يتركز دوره حول دراسة وتحليل أهم القضايا الخاصة بالإقليم، ودعم التعاون بين الأعضاء لاستقصاء أفضل الخبرات والممارسات والتجارب والنتائج الممكنة.

أهداف الاجتماع:

سعى أعضاء اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط خلال الاجتماع إلى بحث كافة السبل التي من شأنها أن تساهم في تعزيز جهودهم وتعاونهم المشترك من أجل التغلب على كافة التحديات التي تواجه أسواق رأس المال في الدول الأعضاء، بما يضمن استمرار تطورها ومواكبتها لكل المستجدات التي يشهدها القطاع المالي على مستوى العالم.

المشاركون:

شارك في الاجتماع، أعضاء اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، وخبراء ومتخصصون في قطاع سوق رأس المال، وقد بلغ عدد الدول والجهات الأعضاء في لجنة الأميرك المشاركة في الاجتماع، (23) جهة إلى جانب ممثلين عن منظمة الأيسكو وخبراء ومتخصصين في قطاع سوق رأس المال، حيث بلغ عدد إجمالي المشاركين في الاجتماع (70) مشاركاً.

جلسات الاجتماع:

تم افتتاح الاجتماع بكلمات ألقاها الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، ونائب رئيس اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط. وتلا ذلك اعتماد جدول أعمال اللجنة ومحضر اجتماع اللجنة السابق، ومناقشة القضايا الناشئة عنه.

وقام الأمين العام لمنظمة الأيسكو بتقديم عرض حول أولويات المنظمة، وجدول أعمال مجلس إدارتها.

كما ناقشت الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع عدداً من القضايا والموضوعات ذات الصلة بقطاع أسواق رأس المال في دول اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، التي ركزت على أهمية استمرار تطوير البيئة التنظيمية للأسواق المالية بما يتفق وينسجم مع أفضل الممارسات العالمية، وبما يجعل قطاع سوق رأس المال في موقع الريادة، من خلال مواكبته باستمرار للمعايير الدولية، والسعي نحو تطوير القدرات الذاتية والإمكانات التنافسية للقطاع، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تسريع وتيرة نمو القطاع وتعزيز دوره في دعم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء في اللجنة.

وتم خلال الاجتماع تقديم عدة عروض من قبل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، حول سوق الأسهم الموازي والإطار التنظيمي لبعض أدوات التكنولوجيا المالية. كما تم تقديم عرض من قبل اللجنة الفرعية للإدراج لدى لجنة AMERC، وتلاه عرض هيئة قطر للأسواق المالية حول البرنامج التوعوي الرقمي عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الهيئة.

كما تم عرض الأولويات الإقليمية للجنة من قبل نائب رئيس اللجنة.

وقام أعضاء اللجنة المشاركين في الاجتماع بعرض أهم المخاطر والتحديات التي تواجه أسواقهم، وكذلك أهم المبادرات. وفي نهاية الاجتماع، تم تقديم عرض حول الاجتماع القادم للجنة الذي ستستضيفه دولة الجزائر. واختتم الاجتماع بالملاحظات الختامية لنائب رئيس اللجنة.

آراء المشاركين في اجتماع لجنة الأميرك:

تحدث عدد من رؤساء الوفود المشاركة حول انطباعاتهم عن الاجتماع وتنظيمه، حيث أكدوا على نجاح الاجتماع بكل المقاييس في طرح ومناقشة العديد من القضايا والموضوعات التي كان ينبغي تناولها، فضلا عن نجاحه في رسم ما يمكن أن يمثل « خارطة طريق » للمستقبل أمام أسواق المال بما يضمن استمرار تطورها وتحقيقها لتطلعاتها وطموحاتها.

بول أندروس، الأمين العام لمنظمة الأيسكو:

ذكر بأنه كان مهتما جدا بحضور اجتماع الدوحة، مضيفا: لقد استفدت الكثير من الاجتماع، حيث كان هناك خبرات كبيرة مشاركة اجتمعت في مكان واحد بالدوحة. لقد كانت تجربة جيدة ومفيدة، لأن القضايا التي تمت مناقشتها، كانت على غاية من الأهمية.

عبد الحكيم براح، رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجزائر:

اجتماع لجنة الأميرك في الدوحة تميز بتقارب وجهات النظر بين الأعضاء حول العديد من القضايا، لقد اكتسب الاجتماع أهمية كبيرة، وعكس نجاح الجهود التي تبذلها هيئة قطر للأسواق المالية باستمرار لتعزيز التعاون بين أعضاء اللجنة.

أحمد الملحم، رئيس هيئة الأوراق المالية في الكويت:

أكد أن اجتماع الدوحة واصل مناقشة قضايا وموضوعات تم طرحها خلال اجتماع الكويت في سنة 2019، وبحث اجتماع الدوحة كافة المستجدات الخاصة بأسواق رأس المال في الدول الأعضاء في اللجنة، لذلك كان اجتماعا مثمرا ومجديا لكافة المشاركين.

جليل طريف، أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية:

ساهم اجتماع الدوحة في تسليط الضوء على الاهتمام المشترك والكبير بين الدول الأعضاء في اللجنة سواء من منطقة الشرق الأوسط أو أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الهامة ذات الصلة بتطوير أسواق رأس المال، وقال: الاجتماع شكل منصة مهمة لتعزيز التعاون بين الأعضاء، في ظل التطورات الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية، خاصة بالنسبة للمستجدات التكنولوجية الكبيرة التي يشهدها العالم.

لقد أكد الاجتماع على أهمية تضافر الجهود بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات التي تواجهها أسواق رأس المال، خاصة وأن هناك دولا عديدة في اللجنة أو خارجها، قطعت شوطا جيدا في تعزيز البنية التحتية والتشريعية لأسواق رأس المال لديها، مما يعزز من قدرتها على استيعاب التطورات التكنولوجية.

صالح الصايل، رئيس هيئة الأسواق المالية في تونس:

الموضوعات التي تم بحثها خلال اجتماع اللجنة في الدوحة، واكبت التحديات والقضايا المستجدة والمتغيرات التي يشهدها القطاع المالي وأسواق رأس المال في الدول الأعضاء باللجنة، وقد سارت أعمال الاجتماع بشكل مرن وعلى أحسن ما يرام.

عبد الله السالمي، رئيس هيئة الأسواق المالية في سلطنة عمان:

اجتماع لجنة «أفريقيا والشرق الأوسط» في الدوحة تميز بمناقشات مثمرة كانت نتائجها مفيدة وإيجابية لجميع الأعضاء، بحث الأعضاء هموم وتحديات مشتركة، خلال الاجتماع الذي وفر فرصة سانحة للأعضاء لتدارس تلك التحديات والهموم بهدف إيجاد حلول جذرية لها.

علاء السعيد، رئيس هيئة الأوراق المالية في العراق:

كان اجتماع الدوحة ناجحا ومجديا، وهذا غير مستغرب لأننا اعتدنا على نجاح المؤتمرات التي تعقد في قطر، لقد استكمل الاجتماع المقررات التي تمت في الاجتماعات السابقة، وتبادل الأعضاء الآراء والرؤى والأفكار بما يساهم في تطوير أسواقنا في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لتعم الفوائد كافة المستثمرين.

بول موثاورا، رئيس لجنة أفريقيا والشرق الأوسط

السابق والرئيس التنفيذي للهيئة الكينية السابق:

شكل اجتماع الدوحة منصة هامة سمحت بتبادل الأفكار والتعلم عبر مختلف دوائر الاختصاص، حيث كان من بين الاستنتاجات الرئيسية لهذا الاجتماع، إجراء مناقشة عميقة لما تم طرحه للتحديات والأولويات الرئيسية في مختلف أسواق رأس المال. وقد ساعدت مخرجات اجتماع الدوحة الدول الأعضاء في تعزيز عمق أسواقهم المالية بما انعكس إيجابا على أدائها.



المؤتمر السنوي الثالث لهيئة قطر للأسواق المالية

(30 يناير 2020)

عقدت هيئة قطر للأسواق المالية في 30 يناير 2020، مؤتمرها السنوي الثالث، بحضور ومشاركة عدد كبير من أصحاب الاختصاص والخبراء والمعنيين بقطاع سوق رأس المال، فضلاً عن متحدثين دوليين من مؤسسات متخصصة في قطاع الخدمات المالية. وقد بلغ عدد الحضور في المؤتمر (174) مشاركاً



المتحدثون

دعت هيئة قطر للأسواق المالية عددا من مسؤولي سوق رأس المال وأصحاب الخبرات في قطر ودول عربية وأجنبية للحديث حول القضايا والموضوعات التي تناولها المؤتمر، ومن هذه الجهات، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهيئات أوراق مالية وبورصات عربية وأجنبية، وممثلين عن مؤسسات مالية وبنوك.

الحضور

شارك في المؤتمر عدد كبير من أصحاب الاختصاص والخبراء والمعينين بقطاع سوق رأس المال، وممثلين عن جهات حكومية وشركات مساهمة عامة، إضافة إلى العديد من المؤسسات المتخصصة في قطاع الخدمات المالية من عدد من الدول العربية والأجنبية.

افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر السيد الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، حيث ألقى كلمة تناول فيها تطورات سوق رأس المال القطري، والتحديات التي تواجه الأسواق المالية، سواء المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، أو التشريعات والحوكمة وحماية المستثمرين.

وأكد في كلمته أنه بالرغم من التحديات التي تواجه الأسواق المالية، إلا أن الكثير من هذه الأسواق، استطاعت، مواكبة التطور المطلوب للتصدي لتلك التحديات، مشددا على أهمية العمل بروح الفريق الواحد، من أجل تحقيق المزيد من تطوير قطاع سوق رأس المال.

كما شارك في الجلسة الافتتاحية، السيد / بول أندروس، أمين عام منظمة الأيسكو، وتحدث عن أهمية حماية الاستثمار والمستثمر لضمان تطور أسواق المال، وذلك في ظل تعزيز دور الهيئات الرقابية والتنظيمية لتلك الأسواق.

كما تحدث أندروس في كلمته حول قضايا أخرى مثل الأصول المشفرة، الذكاء الاصطناعي، إدارة الأصول، رقمنة الأسواق



لا سيما في قطاع التجزئة، وأسواق الإقراض، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي لأسواق الاستثمار والمستثمرين.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كذلك، السيد / جليل طريف، الأمين العام لاتحاد الأوراق المالية العربية، الذي أشار إلى أن المؤتمر السنوي الثالث لهيئة قطر للأسواق المالية، تزامن مع تطورات دولية متسارعة شهدتها أسواق المال العالمية في مختلف المجالات.

جلسات المؤتمر

عقد خلال المؤتمر خمس جلسات عمل، اشتملت على موضوعات ذات صلة بسوق رأس المال، وشملت:

الجلسة الأولى:

الدور الاجتماعي لأسواق رأس المال - الشمول المالي والاستدامة:

تمحورت الجلسة حول أن دور الجهات الرقابية للأوراق المالية لا ينحصر بإصدار التشريعات فقط، بل يجب أن يكون موجهًا اجتماعيًا بشكل أكبر لضمان تحقيق منافع أكثر فيما يخص «حماية المستثمر» على المدى الطويل وللمستثمرين في المستقبل، وذلك من خلال:

- نشر الثقافة المالية وبناء قدرات القطاع المالي.

- مبادرات توزيع الثروة والتطبيقات والأدوات ذات الصلة لتعزيز ثقة المستثمرين وخلق الفرصة لمجتمع مزدهر في كل من القطاعين العام والخاص.

- إتاحة الوصول إلى نشاطات السوق؛ مبادرة مجموعة البنك الدولي في «تعميم الخدمات المالية بحلول 2020»

- المساهمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في استدامة أسواق رأس المال: مبادئ التنمية المستدامة، أهمية إعداد التقارير، مؤشرات الأداء، وكيفية جعل الأعمال التجارية مستدامة والاستفادة منها.

المتحدثون:

الدكتورة/ داريل كولنيز، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، Bankable Frontier Associates، الولايات المتحدة الأمريكية.

- السيدة/ نزهة حياة، الرئيس والمدير التنفيذي للهيئة المغربية لسوق الرساميل.

- السيدة/ رالوكا تيركوتشي-كراشيون، مسؤول النمو والأسواق الناشئة، ومراقب تنفيذ ومستشار سياسات أول، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

- السيدة/ سناء أبوزيد، مسؤول حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي.

مدير الجلسة:

- السيد / أحمد المخيني، خبير، مكتب الرئيس التنفيذي، الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عمان.

الجلسة الثانية:

مخاطر الأصول المشفرة والتحديات الرقابية:

تناولت الجلسة مسألة نمو الأصول المشفرة وزيادة الاهتمام بها من قبل المستثمرين الأفراد، مما يثير القلق حول آثار هذه الأصول على نزاهة السوق وحماية المستثمرين، وما ينبغي على الجهات الرقابية على الأوراق المالية لأن تكون مجهزة بفهم أعمق للتكنولوجيا الأساسية من أجل إيجاد توازن بين تسهيل الابتكار وحماية المستثمرين. وضمن هذا السياق، تمحور النقاش حول: الأساسيات، الفرص، المخاطر، التداول والنهج في السوق الثانوية، تكنولوجيا سلسلة كتل البيانات، التطورات والأساليب الرقابية.

المتحدثون:

- السيد / محسن مجتبى، مدير إدارة المنتجات وتطوير السوق، بورصة قطر.
- الدكتورة/ نورة فطيس، مدير مركز الكندي لبحوث الحوسبة، جامعة قطر.
- السيد / شرين أبيسيكير، رئيس إدارة خدمات الأوراق المالية في HSBC قطر.
- مدير الجلسة:
- السيد / نديم مجتبى، العضو المنتدب لمجموعة FINTECH.

الجلسة الثالثة:

كيفية تعزيز الإدراج والسيولة في أسواق رأس المال:

تطرق إلى:

- المقاربات المختلفة لدوائر الاختصاص النظرية فيما يتعلق بتحسين الإدراج والسيولة.
- دراسة عن وضع الإدراج في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط تحدد بوضوح العوائق التي تحول دون زيادة وصول الجهات المصدرة إلى كل من المنتجات المدرجة وغير المدرجة على المنصات الرئيسية والمنصات البديلة / منصات الشركات الصغيرة والمتوسطة، واقتراح حلول مختلفة تأخذ في الاعتبار وتلبي متطلبات تنوع الأسواق في المنطقة، بناءً على دراسات حالة ناجحة في أماكن أخرى.
- تجربة هيئة قطر للأسواق المالية، تجزئة الأسهم، صانع السوق، تحفيز الإدراج، وتنويع المنتجات.
- المتحدثون:
- السيد / بورك زاتيتورك، مدير نشاط الخدمات المالية، برايس ووترهاوس كوبرز، قطر
- السيد / دانييل أوغبامي تيته، المدير العام لهيئة الأوراق المالية والبورصة، غانا
- السيد / كيث كاليفيرا، الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق رأس المال، أوغندا

مدير الجلسة

- السيد / ستيفن فيشر، المدير العام لمجموعة السياسات العامة العالمية، بلاك روك، أوروبا والشرق الأوسط.

الجلسة الخامسة:

أساليب حماية حقوق الأقلية:

سلطت الجلسة الضوء على آليات دوائر الاختصاص في دولة قطر وغيرها من الدول فيما يتعلق بحماية حقوق الأقلية إلى جانب المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة.

المتحدثون:

- السيد / أكبر خان، مدير أول، مجموعة إدارة الأصول، الريان للاستثمار.

- السيد / ناصر الطويل، الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية بهيئة مركز قطر للمال.

- السيد / سامي بوجلان، مستشار تنفيذي أول، مكتب الرئيس التنفيذي، هيئة قطر للأسواق المالية.

- السيدة / سناء أبو زيد، مسؤول حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي.

مدير الجلسة

- الدكتورة / داريل كولنز، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، Bankable Frontier Associates، الولايات المتحدة الأمريكية.

- السيد / ستيفن فيشر، المدير العام لمجموعة السياسات العامة العالمية، بلاك روك، أوروبا والشرق الأوسط.

مدير الجلسة

- السيد / غيليرمو لارين، استشاري، خبير اقتصادي، رئيس مركز التنظيم والاستقرار المالي الكلي (CREM)

الجلسة الرابعة:

القواعد التنظيمية الذكية والابتكار:

انصب تركيز الجلسة على «الخصائص والمبادئ» التي ينطوي عليها ضمان كون الدور الذكي للجهة الرقابية داعماً للابتكار والوضوح القانوني فيما يتعلق بالدورة المتكاملة للسياسات، والمسؤوليات المشتركة بين المؤسسات والدولة، والمرونة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة بعدل ونزاهة، مع ضمان مراعاة الأشخاص الأكثر تعرضاً لها.

المتحدثون:

- السيد / إسحاق بورني، المستشار العام لمركز قطر للمال.

- السيد / بول ماثورا، الرئيس التنفيذي السابق لهيئة الأسواق المالية، كينيا.

- السيدة / برو موريس، المدير التنفيذي لدائرة السياسات والتنفيذ، هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

- السيد / سامي بوجلان، مستشار تنفيذي أول، مكتب الرئيس التنفيذي، هيئة قطر للأسواق المالية.



استاد أحمد بن علي



الإجراءات والتدابير الاحترازية للهيئة في مواجهة جائحة كورونا



وفيما يلي نبذة عن أعمال لجنة إدارة الأزمات خلال سنة 2020:

على مستوى الهيئة	
4	التعاميم
10	الإجراءات
على مستوى قطاع سوق رأس المال	
4	التعاميم
8	الإجراءات

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الهيئة:

اتخذت الهيئة مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، التي سعت من خلالها إلى مواجهة انتشار الفيروس وتقليل مخاطره إلى الحد الأدنى، ومن أهمها:

- تفعيل دور لجنة إدارة الأزمات في الهيئة.

- وضع خطة لضمان استمرارية العمل، من خلال العمل بالمقر والعمل عن بعد حسب التوجيهات الرسمية بتقليل عدد الموظفين، وإنجاز المهام المطلوبة لتحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية وأهداف القطاع المالي، والحد من الآثار السلبية المحتملة على القطاع.

تعتبر جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) من أبرز التحديات التي واجهت دول العالم قاطبة خلال سنة 2020، وقد اتخذت الهيئة مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية:

تفعيل خطة استمرارية العمل والعمل عن بعد:

تم تفعيل خطة استمرارية العمل والعمل عن بعد ولجنة إدارة الأزمات وذلك وفقاً لإجراءات شملت ما يلي:

1. تحديد المهام والأنشطة الرئيسية والحيوية ذات الأولوية القصوى.
2. حصر وتوفير المتطلبات اللازمة من أجهزة الكمبيوتر المحمولة والبرامج وذلك وفقاً لدراسة وتقييم الأولويات.
3. حصر الحد الأدنى من موظفي الهيئة من خلال تحديد الموظفين الأكثر حاجة لكل إدارة.
4. إعداد دليل سياسات وضوابط العمل عن بعد، وتعميمه على موظفي الهيئة.
5. تدريب جميع الإدارات على كيفية استخدام نظام العمل عن بعد.
6. توفير تدريب إلكتروني مصور عن آلية للعمل عن بعد.
7. إعداد خطة التواصل مع الجهات الخارجية وتعميم قوائم التواصل للجهات ذات العلاقة مع الهيئة.
8. إنشاء مجموعات عمل لكل إدارة على خدمات التواصل الإلكترونية.

الهيئة عن طريق النظام بدلاً عن المراسلات الورقية.

كما تم التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشأن التعميم على الشركات المدرجة لمنحها المرونة اللازمة فيما يتعلق بعقد اجتماعات الجمعيات العمومية باتباع إرشادات وزارة الصحة العامة واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: السماح بتغيير موقع الاجتماع على أن يكون في مقر الشركة، اختصاراً لوقت تسجيل الحضور والحد من التزاحم بأكبر قدر ممكن، نشر بنود الاجتماع وكافة التقارير على الموقع الإلكتروني للشركة (قبل موعد الاجتماع بوقت كاف)، الاختصار بأكبر قدر ممكن (في مناقشة البنود على جدول الأعمال)، حصر حضور الاجتماع على موظفي الشركة الرئيسيين فقط، وتوفير كافة وسائل الوقاية والتعقيم لجميع الحضور.

وتم التنسيق كذلك مع وزارة التجارة والصناعة بشأن التيسير على الشركات المساهمة المدرجة والتي تعذر عليها عقد اجتماعات جمعيات عمومية في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا والتي قامت بالتعميم على الشركات المساهمة المدرجة بشأن التصويت الإلكتروني عن بعد على قرارات الجمعية العمومية مع مراعاة الضوابط المنصوص عليها بالتعميم.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات تابعت الهيئة نشاطاتها آخذة بعين الاعتبار خصوصية المرحلة ومخاطرها.

- الحد من الاجتماعات إلا للضرورة، مع تطبيق توجيهات وإرشادات الوقاية خلالها، واستخدام خاصية الاجتماعات المرئية عبر الوسائل الإلكترونية.

- إيقاف استخدام المراسلات الورقية (داخليا - خارجيا)، والاعتماد على المراسلات الإلكترونية في إنجاز المهام.

- إعداد الإرشادات والإجراءات الواجب اتباعها للحد من انتشار عدوى الفيروس وتعميمها على الموظفين والتي شملت التعريف بالفيروس، دليل كيفية منع انتشار العدوى، إرشادات الحد من انتقال العدوى بين الموظفين، دليل حماية نفسك والآخرين في مكان العمل، إرشادات تجهيز مكان العمل، إرشادات الاجتماعات في غرف الاجتماعات، تعليمات غسل وتعقيم الأيدي، وإجراءات للموظفين العائدين من السفر.

- حصر الموظفين وتقييم أولويات سير العمل وفقاً لقرار مجلس الوزراء بشأن تقليص عدد الموظفين بمقر العمل إلى 20%.

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى قطاع سوق رأس المال:

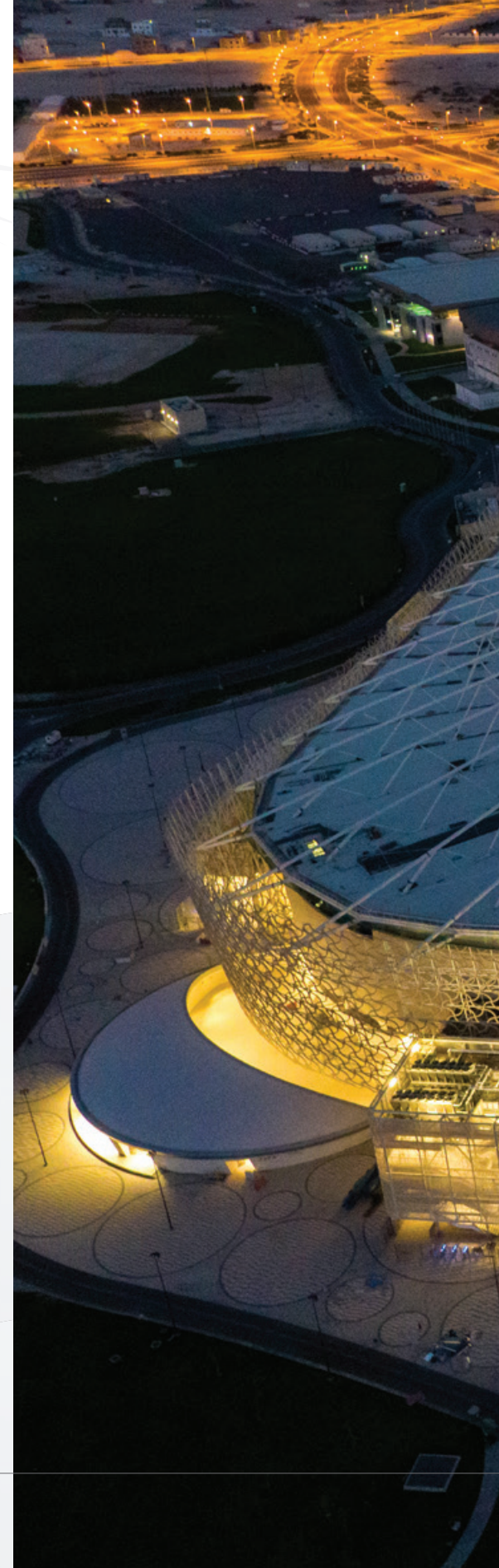
اتخذت الهيئة عدة إجراءات على مستوى قطاع سوق رأس المال، تمثلت في التعميم على الجهات والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، بهدف رفع جاهزيتها وضمان استمرارية عملها وفقاً للإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا، التعميم على الجهات والشركات ذات العلاقة بضرورة التواصل عن طريق البريد الإلكتروني بدلاً عن المراسلات الورقية، وكذلك التعميم على المؤسسات والجهات الحكومية التي تستخدم نظام المراسلات الحكومية بضرورة التواصل مع



استاد أحمد بن علي



نشاط وإحصائيات هيئة قطر للأسواق المالية خلال سنة 2020



نشاط الهيئة على مستوى

وظائف الدعم

- الدعم المالي والإداري
- التعاون الدولي
- تطوير رأس المال البشري
- العلاقات العامة والاتصال
- دعم وتطوير تكنولوجيا المعلومات
- التخطيط وضمان الجودة

الوظائف الرئيسية

- التشريع القانوني والإنفاذ
- الترخيص
- التفتيش على شركات الخدمات المالية
- الرقابة على التداول وحماية المستثمرين
- تعزيز إطار ونظم حوكمة الشركات
- تنظيم ومتابعة إفصاح الشركات
- التنظيم والإشراف على طلبات الطرح والإدراج
- الإشراف على عمليات الاندماج والاستحواذ
- الترقيم الدولي للأوراق المالية
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تلقي الشكاوى
- التحقيق
- إدارة المخاطر والحد منها
- تطوير الأدوات المالية

نشاط الهيئة على مستوى الوظائف الرئيسية

1. التشريع القانوني والإنفاذ

في ظل حرص الهيئة الدائم على مواكبة مستجدات البيئة القانونية المنظمة لنشاطها ومجال عملها واختصاصاتها، تعمل الهيئة باستمرار على وضع التشريعات القانونية وتحديثها.

ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا الشأن خلال سنة 2020:

- التشريعات القانونية:

في إطار تحديث التشريعات القانونية المنظمة للأسواق المالية وضمان المحافظة على الثقة في نظام التعامل فيها، وحماية مالكي الأوراق المالية والمستثمرين، وإعلاء لقيم النزاهة والشفافية، وتأسيسا لثقافة الاستثمار في سوق رأس المال؛ تعمل الهيئة على سن التشريعات القانونية التي تحقق كل ما سبق، وتحديثها بصفة مستمرة، ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا الشأن خلال سنة 2020، الانتهاء من مشروع تحديث نظام طرح وإدراج الأوراق المالية والانتهاء من مشروع تحسين وتطوير إجراءات الاكتتابات والطروحات الأولية، وفيما يلي القرارات التي أصدرتها الهيئة:

1. القرار رقم (1) لسنة 2020، بإصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. القرار رقم (2) لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام قواعد إدراج وحدات الصناديق.

3. القرار رقم (3) لسنة 2020، بشأن انعقاد لجنة المحاسبة بالهيئة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة.

4. القرار رقم (4) لسنة 2020، بإصدار نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية (تاريخ الإصدار 2021).

5. القرار رقم (5) لسنة 2020، بإصدار الضوابط الخاصة لشراء الشركات المساهمة المدرجة لأسهمها لغاية برامج تحفيز الموظفين (تاريخ الإصدار 2021).

- الإنفاذ:

1. متابعة تنفيذ القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة بحق المخالفين.

2. تحصيل مبالغ الجزاءات المالية المفروضة على المخالفين.

3. متابعة نشر الأدوات التشريعية الصادرة عن الهيئة بالجريدة الرسمية بالتنسيق والتعاون مع الجهة المختصة في وزارة العدل.

- أنشطة أخرى:

• إعداد مذكرات التفاهم التي تتعلق باختصاصات الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة (وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة المالية).

• إعداد صحف الدعاوى القضائية، ومذكرات الدفاع في الدعاوى التي تكون الهيئة طرفا فيها بالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة في وزارة العدل.

• إعداد مذكرات الرد على أسباب التظلمات المقدمة للجنة التظلمات في الهيئة من القرارات الجزائية الصادرة بحق

المخالفين لتشريعات الهيئة بالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة في وزارة العدل.

2. الترخيص

تقوم الهيئة من خلال إدارة التراخيص، بتلقي ودراسة طلبات منح وتجديد تراخيص أنشطة الأسواق المالية من أعمال وخدمات مالية يتم ممارستها من قبل سوق مالية منظمة، أو جهة إيداع، أو شركة مقاصة، أو شركة خدمات مالية، وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

وتقوم إدارة التراخيص بتلقي ودراسة طلبات اعتماد الأفراد لمزاولة الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة بمنح التراخيص أو الموافقة، بالإضافة إلى طلبات تسجيل وتجديد تسجيل المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وكذلك اعتماد مستشاري الإدراج في السوق الثانية.

ويتم تحديد شروط وضوابط واجراءات منح هذه التراخيص، ومعايير ممارسة النشاط، بموجب اللوائح والنظم والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، وفقا لأحكام القانون.

شركات الخدمات المالية:

شهدت سنة 2020 تقديم (16) طلبا مختلفا لشركات خدمات مالية، موزعة كما يلي:

- (9) طلبات لترخيص أنشطة خدمات مالية جديدة لشركات خدمات مالية قائمة.

- (5) طلبات تجديد ترخيص نشاط خدمات مالية.

- (1) طلب تجديد ترخيص وكيل وسيط.

- (1) طلب ترخيص وكيل وسيط.

المدققون الخارجيون والمقيمون الماليون:

يقوم المدققون الخارجيون المسجلون لدى الهيئة بأعمال التدقيق على الشركات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، فيما يتولى المقيمون الماليون المسجلين، مهام إعداد دراسات التقييم المالي للجهات المدرجة وتلك الخاضعة لرقابة الهيئة، أو الجهات الراغبة في الإدراج. وفي هذا الشأن، تم إنجاز ما يلي:

- تلقي (2) طلبات للتسجيل في جدول المدققين الخارجيين لأول مرة.

- تلقي (12) طلب تجديد التسجيل في جدول المدققين الخارجيين.

- تلقي (4) طلبات للتسجيل في جدول المقيمين الماليين لأول مرة.

- تلقي (8) طلبات تجديد التسجيل في جدول المقيمين الماليين.

اعتماد الأفراد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة:

فيما يتعلق باعتماد الأفراد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة، فقد تم استلام العديد من الطلبات لتلك الوظائف بفئاتها الثلاث، والتي تشمل الوظائف التي يتمتع بممارستها بنفوذ ملحوظ على سير أعمال الشركة، أو الوظائف الفنية الخاصة بممثلي الشركات ومحتري العمل في الأوراق المالية، أو الوظائف الخاصة بمتابعة الالتزام.

الطلبات المقدمة إلى الهيئة خلال سنة 2020:

العدد	نوع الطلب
31	ترخيص أو الموافقة لفرد معتمد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة
25	تجديد ترخيص فرد معتمد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة
3	سحب الطلب من قبل المقدم
2	قيد الدراسة واستكمال متطلبات
1	رفض لعدم استيفاء متطلبات وشروط الاعتماد التنظيمية
62	الإجمالي

خدمات الترخيص الإلكترونية:

توفير مجموعة من الخدمات إلكترونية من خلال موقع الهيئة الرسمي على الإنترنت، ومن خلال موقع «حكومي»، منها إتاحة تقديم الطلبات بكافة أنواعها، إلكترونياً، والتي تشمل طلبات تجديد التراخيص للأفراد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة في شركات الخدمات المالية.

تراخيص الأسواق المالية وجهات الإيداع:

قامت إدارة التراخيص بمتابعة استيفاء جهة الإيداع للمتطلبات

التنظيمية والشروط التي حصلوا بموجبها على التراخيص. كما قامت بمراجعة الضوابط والقواعد التي اقترحتها الأسواق المالية المختلفة وجهة الإيداع لتسيير العمل بها، بالإضافة لمراجعتها لضوابط العضوية في السوق، وضوابط التداول التي تقترحها الأسواق المالية، فضلاً عن بعض الضوابط الأخرى المتعلقة بأسواق المال.

الأفراد المعتمدون من الهيئة:

الأشخاص	2020	2019
عضو مجلس إدارة	6	13
العضو المنتدب	0	0
المدير العام	1	1
نائب المدير العام	0	2
الرئيس التنفيذي	1	0
نائب الرئيس التنفيذي	1	0
المدير المالي	1	1
مسؤول الالتزام	1	1
مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال	2	1

يتبع...

الطلبات المقدمة لإدارة التراخيص

العدد	الطلب
9	إضافة نشاط لشركة قائمة
5	تجديد ترخيص أنشطة خدمات مالية
2	تسجيل مدقق خارجي في جدول الهيئة
11	تجديد التسجيل لمدقق خارجي في جدول الهيئة
4	تسجيل مقيم مالي في جدول الهيئة
7	تجديد التسجيل لمقيم مالي في جدول الهيئة
1	ترخيص وكيل وسيط
1	تجديد ترخيص وكيل وسيط
7	طلبات ترخيص أنشطة الخدمات المالية المقدمة على موقع الهيئة الإلكتروني
5	طلبات تجديد ترخيص أنشطة الخدمات المالية المقدمة على موقع الهيئة الإلكتروني
31	ترخيص أفراد في الوظائف الخاضعة للرقابة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني
25	تجديد ترخيص أفراد في الوظائف الخاضعة للرقابة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني
108	الإجمالي

الأشخاص	2020	2019
نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال	4	2
مسؤول إدارة المخاطر	2	1
مدقق الحسابات الداخلي	2	3
مستشار مالي	0	1
محلل مالي	0	1
مدير استثمار	0	2
مدير التداول	2	0
نائب مدير التداول	0	0
مسؤول عمليات المكاتب الخلفية	3	0
ممثل وسيط	2	4
مدير الحساب	0	0
ممثل أمين الحفظ	3	1
الإجمالي	31	34

3. التفتيش على شركات الخدمات المالية

تتولى الهيئة من خلال إدارة التفتيش والرقابة على شركات الخدمات المالية، التحقق من مدى التزام هذه الشركات بقانون الهيئة رقم (8) لسنة 2012 والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2018 ولائحته والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

التفتيش الدوري والمفاجئ على شركات الخدمات المالية:

ينقسم التفتيش إلى نوعين هما:

التفتيش الدوري: يتم بعد توجيه إخطار لشركة الخدمات المالية لإعلامها بأن فريق التفتيش سيقوم بتنفيذ أعماله خلال الفترة القادمة، والاطلاع على سجلات ومستندات الشركة.

التفتيش المفاجئ: يتم دون إخطار مسبق لشركة الخدمات المالية، وذلك للتحقق من أمر معين استدعى القيام بعملية التفتيش.

أولاً: التفتيش الدوري:

تقوم الإدارة بأعمال التفتيش الدوري على شركات الخدمات المالية والذي من خلاله يتم الاطلاع على سجلات ومستندات الشركة ضمن إجراءات معتمدة من قبل الهيئة وذلك بعد توجيه خطاب للشركة ببدء أعمال التفتيش الدوري، ونورد أدناه أهم إنجازات الإدارة في عام 2020:

• تم القيام بأعمال التفتيش الدوري الميداني في موقع الشركة على شركتي خدمات مالية، وفي ظل جائحة كورونا تم القيام بأعمال تفتيش دوري عن بعد، حيث تم طلب كافة المستندات والبيانات التي يتم التحقق منها ودراستها من قبل فريق التفتيش، وقد تم إجراء تفتيش دوري عن بعد على (6) شركات

خدمات مالية، كما تم رفع (8) تقارير بنتائج التفتيش الدوري خلال عام 2020.

• تم القيام بإجراء تفتيش مختص بشأن موضوع محدد على (3) شركات خدمات مالية، وقد تم رفع تقريرين بشأن ذلك.

• تم القيام بأعمال رقابة مكتبية على شركتي خدمات مالية، وذلك بشأن مواضيع محددة ورفع تقارير بنتائج التفتيش المكتبي بموجب تقريرين.

• قام قسم التفتيش بعمليات التفتيش الدوري على بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي، وتم رفع تقريرين بنتائج التفتيش.

ثانياً: التفتيش المفاجئ

القيام بأعمال التفتيش المفاجئ على مواقع شركات الخدمات المالية، وذلك للتحقق من نطاق عمل معين تم تحديده قبل القيام بأعمال التفتيش المفاجئ، حيث تم التفتيش على (5) شركات خدمات مالية، وتم رفع تقريرين بنتائج التفتيش.

ملاحظات فريق التفتيش:

تضمنت ملاحظات فريق التفتيش عدداً من تجاوزات الشركات للأمور التنظيمية والمالية والتي تعتبر مخالفة للقانون والتعليمات الصادرة، ومن أهمها الآتي:

- تقديم معلومات خاطئة أو مضللة للهيئة.

- عدم مسك السجلات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

- عدم الالتزام بالتصرف نيابة عن العملاء بتنفيذ الأوامر التي يتلقونها منهم.

- عدم الالتزام بالرسوم والعمولات المحددة من قبل الهيئة.

- عدم إبلاغ الهيئة بأسماء الأشخاص الذين يقومون بممارسة أعمال إدارة الاستثمار بدون ترخيص.

- عدم الالتزام بتسوية قيمة الشراء قبل إدخال أمر الشراء للعميل.

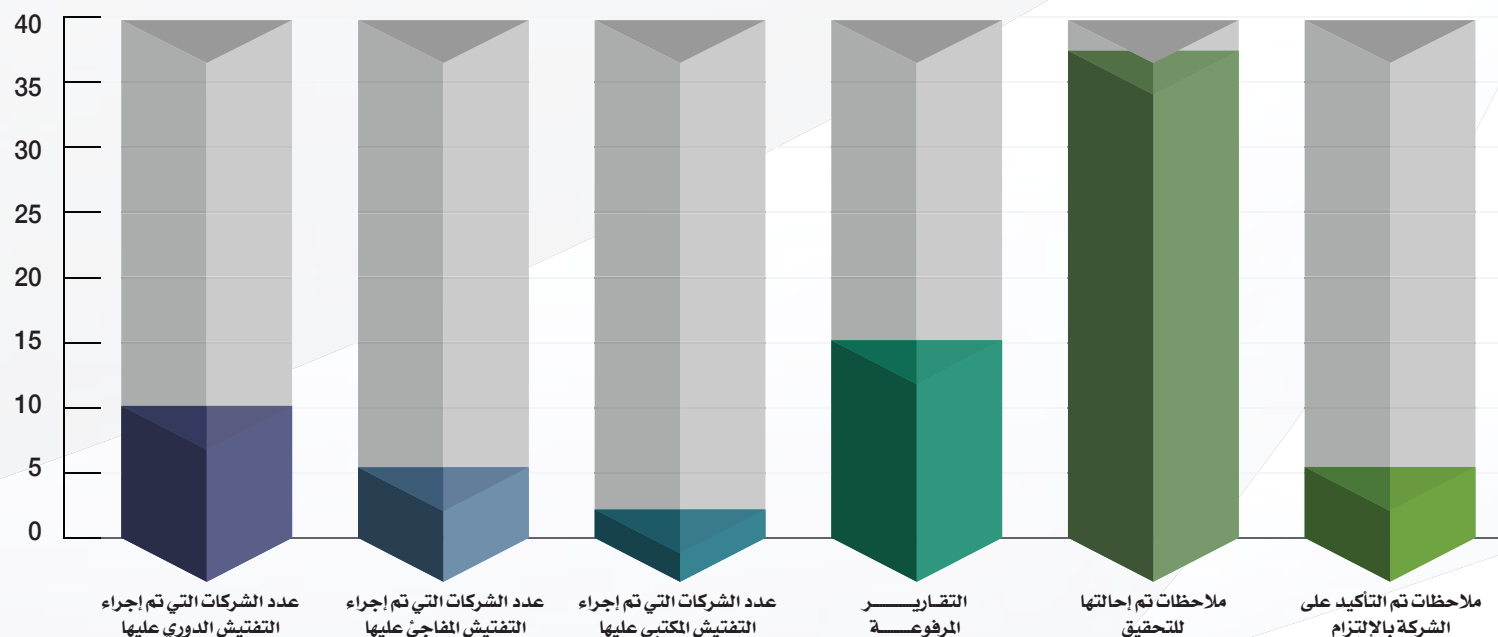
- عدم الالتزام بتوخي الدقة والتحقق من هوية العميل قبل إجراء أي عملية على حسابه.

وعليه تم التوصية بالآتي:

• إحالة (8) شركات خدمات مالية للتحقيق بخصوص (37) بنداً لمخالفتهم أحكام القانون والأنظمة والقواعد الصادرة بمقتضاه.

• توجيه (5) خطابات للشركات بشأن التأكيد عليهم بالالتزام بالقانون والأنظمة والقواعد الصادرة بمقتضاه.

أهم نتائج التفتيش لسنة 2020



التحليل المالي لشركات الخدمات المالية:

يتولى قسم التفتيش التحقق من التزام الشركات (الحاصلة على ترخيص تنفيذ أوامر بيع أو شراء للأوراق المالية لصالح الغير) بمعايير الملاءة المالية، من خلال أعمال التفتيش وتقارير الملاءة المالية المقدمة للهيئة من قبل بورصة قطر، وذلك بهدف التأكد من استمرارية التزام هذه الشركات ولاسيما بنسبة صافي رأس المال السائل، ونسبة حقوق الملكية إلى رأس المال.

وتقوم بورصة قطر بتزويد الهيئة بتقرير يوضح النسب المالية المطلوبة حسب معايير الملاءة المالية للشركات. كما يقوم القسم بتحليل البيانات الدورية المدققة والمراجعة لشركات الخدمات المالية والتي يتم تزويد الهيئة بها حسب أحكام المادة (49) من نظام الخدمات المالية.

التحليل المالي خلال سنة 2020

- متابعة تقرير الملاءة المالية:

تقوم إدارة التفتيش بمتابعة تقرير الملاءة المالية الذي تم تزويدها به من قبل البورصة بشكل أسبوعي، وذلك لمتابعة مدى التزام شركات الخدمات المالية (الحاصلة على ترخيص تنفيذ أوامر بيع أو شراء للأوراق المالية لصالح الغير) لمعايير الملاءة المالية.

- متابعة البيانات المالية الدورية:

تقوم الإدارة بمتابعة البيانات المالية الدورية، والتي يتم من خلالها عرض أهم البيانات المالية ومقارنتها مع البيانات المالية

بنفس الفترة للسنة السابقة، حيث تم رفع (3) تقارير بشأن البيانات المالية خلال عام 2020، تتضمن الربع الرابع لعام 2019 والربع الثاني والثالث لعام 2020.

مبادرات قسم التفتيش:

إعداد برنامج لتقييم الرقابة الداخلية (مسؤول الالتزام) لدى كل شركة خدمات مالية:

تم إعداد نموذج لتقييم الرقابة الداخلية (مسؤول الالتزام) لدى كل شركة خدمات مالية، يهدف إلى التحقق من قيام مسؤول الالتزام بمهامه الموكلة إليه من خلال الآتي:

• التحقق من قيامه بمسؤولياته الموكلة إليه مع الهيئة.

• التحقق من قيامه بمسؤولياته الموكلة إليه مع الشركة.

• التحقق من قيامه بمسؤولياته الموكلة إليه مع العملاء.

ويقوم فريق التفتيش بإجراء التفتيش على أعمال مسؤول الالتزام خلال العام، وطلب المستندات التي تدعم التحقق من التزامه بكافة المسؤوليات الموكلة إليه.

تم اعتماد مشروع اعداد برنامج لتقييم الرقابة الداخلية (مسؤول الالتزام) لدى كل شركة خدمات مالية من قبل الرئيس التنفيذي بتاريخ 14 ابريل 2020.

أهم إحصاءات قسم التفتيش

البيان	2020	2019
التفتيش على شركات الخدمات المالية		
عدد الشركات التي تمت زيارتها	10	15
عدد الزيارات التفتيشية الدورية (ميداني وعن بعد)	10	14
عدد الزيارات التفتيشية المفاجئة	6	4
عدد الزيارات التفتيشية المختصة	3	1
عدد التقارير المرفوعة	16	14
التفتيش المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب		
عدد الشركات التي تمت زيارتها	9	20
عدد الزيارات التفتيشية الدورية	11	19
عدد الزيارات التفتيشية المفاجئة	-	1
عدد تقارير الرقابة المكتبية	137	152

4. الرقابة على التداول وحماية المستثمرين

تهدف الرقابة على التداول إلى ضمان نزاهة وشفافية التعامل بالأوراق المالية بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، وعليه يقوم قسم الرقابة بالمتابعة اليومية لعمليات الأوامر والتداول للتأكد من سلامتها، وذلك من حيث الالتزام بالقواعد والإجراءات المنظمة للسوق وتتبع كافة العمليات المشبوهة والكشف عن أي عمليات تلاعب أو غير سليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش، ويتم ذلك من خلال:

- متابعة حركة الأسعار واتجاهاتها من خلال شاشة الأسعار لبورصة قطر.

- المتابعة الآنية للأوامر المدخلة للتأكد من سلامتها من حيث الالتزام بالقواعد والإجراءات المنظمة للسوق.

- مراقبة التداولات وتتبع كافة العمليات المشبوهة وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

- توفير تقارير يومية ودورية بالمتعاملين في السوق.

يتم الاعتماد على مجموعة من الأنظمة للقيام بمهام الرقابة على التداول وطباعة التقارير، ويعتبر نظام (Scila) النظام الأساسي لمراقبة جلسة التداول بشكل لحظي، الذي يقوم بإصدار تنبيهات عند تجاوز أحد المعايير المعرفة على النظام.

أعمال قسم الرقابة على التداول خلال سنة 2020:

- البدء باستعمال نظام المطلعين المعد من قبل شركة قطر للإيداع المركزي، والذي يهدف إلى الاستعلام عن قائمة المطلعين

لكل الشركات المدرجة في بورصة قطر.

- البدء باستعمال نظام التسوية والتحصيل الذي تم تطويره بمشاركة إدارة نظم المعلومات بالهيئة، والذي يهدف إلى تمكين إدارة التفتيش والرقابة من الاستعلام عن أهم البيانات الأساسية لموظفي شركات الخدمات المالية، والحافظ الأمين، والتداولات الخاصة بهم، والتداولات المقبولة والمرفوضة الخاصة بالحافظ الأمين، والاستعلام عن بيانات التسوية، وتحميل الشاشات إلى ملفات أكسل.

- البدء باستعمال نظام الربط الإلكتروني بين المجلس الأعلى للقضاء وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، والذي يهدف إلى الاستعلام عن بيانات الأشخاص الذين لديهم قضايا.

- المشاركة في المناورة السيبرانية التي أجريت بتاريخ 14 ديسمبر 2020، تحت إشراف وزارة المواصلات والاتصالات.

- المشاركة في الدورة التدريبية بخصوص نظام الإيداع الجديد (TCS Bancs) تحت إشراف شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

5. تعزيز إطار ونظم حوكمة الشركات

الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.

يتولى قسم الحوكمة في الهيئة متابعة الشركات والجهات الخاضعة لرقابتها، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ نظام الحوكمة واستلام تقارير الحوكمة، والتأكد من إصدارها في التوقيت المحدد، ومراجعتها وتقييمها، والتأكد من استيفائها للإجراءات، واحتوائها على المعلومات والبيانات المطلوبة، وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016.

إحصاءات الحوكمة:

- استلمت الهيئة (45) تقرير حوكمة لسنة 2019، صادرة عن الشركات المدرجة من إجمالي (47) شركة مدرجة، وقد تم تقييم التقارير وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

- اعتمدت الجمعيات العامة العادية لجميع الشركات الـ (45) تقارير الحوكمة البالغ عددها (45) تقريراً لسنة 2019.

- استلمت الهيئة محاضر الجمعيات العمومية المعتمدة لجميع الشركات البالغ عددها (45).

- التزمت جميع الشركات بتسليم تقارير الحوكمة مرفقةً بالتقارير السنوية وموقعة من الرؤساء التنفيذيين وفق المادة (4) من نظام الحوكمة.

- تم استلام تقارير المدققين الخارجيين المستقلين حسب المادة (24) من نظام الحوكمة لجميع الشركات.

- تم استلام مبادرات لتدريب أعضاء مجلس الإدارة في مجال الحوكمة والخطط المزمع القيام بها في هذا الشأن لجميع

استيفائها لمتطلبات الإفصاح، ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. كما تم تحليل البيانات عن الفترات المالية ومتابعتها لتزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة خلال الفترة المسموح بها، وإعداد التقارير، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.

وبلغ عدد الشركات المدرجة الملتزمة بواجب الإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية ونصف السنوية لسنة 2020، وفقاً للتشريعات المعمول بها، (47) شركة مدرجة، بالإضافة إلى الصناديق الاستثمارية وعددها (2)، فضلاً عن (22) شركة خدمات مالية منها شركتي بورصة قطر ومركز قطر للإيداع المركزي.

• البيانات الأساسية:

تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة الالتزام لدى الشركات من خلال تشجيعها على تزويد الهيئة بالبيانات الأساسية مرتين في السنة، حيث تكتسب تلك البيانات دوراً بارزاً وأهمية كبيرة في تقييم مدى التزام الشركات بقواعد الإفصاح.

وتشتمل البيانات الأساسية على بيانات أعضاء مجالس إدارات الشركات، وبيانات أمناء سر مجالس الإدارات، والنظام الأساسي، والسجل التجاري، وغيرها من المستندات اللازمة لتسهيل الدور الداخلي لإدارات الهيئة.

وقد تلقت الهيئة البيانات الأساسية المحدثة لجميع الشركات المدرجة بالسوق وعددها (47) شركة، بالإضافة إلى بيانات صندوقين استثماريين، و(15) شركة خدمات مالية، و(12) شركة مدققين، و(10) شركات مقيمين ماليين، مرتين خلال سنة 2020. علماً بأنه تم إلغاء ترخيص شركتين من

الشركات وفقاً للمادة (9) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

- بلغت النسبة الكلية للالتزام بنظام الحوكمة لجميع الشركات لسنة 2019، 87.6 % بزيادة 3.5 % عن سنة 2018 التي كانت نسبة الالتزام الكلية خلالها 84.1 %.

6. تنظيم ومتابعة إفصاح الشركات

يقصد بالإفصاح إعلان مصدر الأوراق المالية المدرجة والمتداولة في السوق للهيئة، والإفصاح عن المعلومات الفورية والدورية، وأية أحداث أو معلومات من شأنها التأثير على أسعار الأوراق المالية.

وينقسم الإفصاح إلى قسمين:

1. الإفصاح الفوري:

قامت الهيئة من خلال قسم الإفصاح، بمتابعة الإفصاحات الفورية لجميع الشركات الخاضعة لرقابتها، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ الإفصاح والحوكمة، مما ساهم في إحاطة المستثمرين بكافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار في حينه دون إبطاء. وقد تم حصر المخالفات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بشأن التأخير في الإفصاح الفوري.

2. الإفصاح الدوري:

ويتضمن:

• البيانات المالية:

تمت مراجعة البيانات المالية للشركات والتحقق من

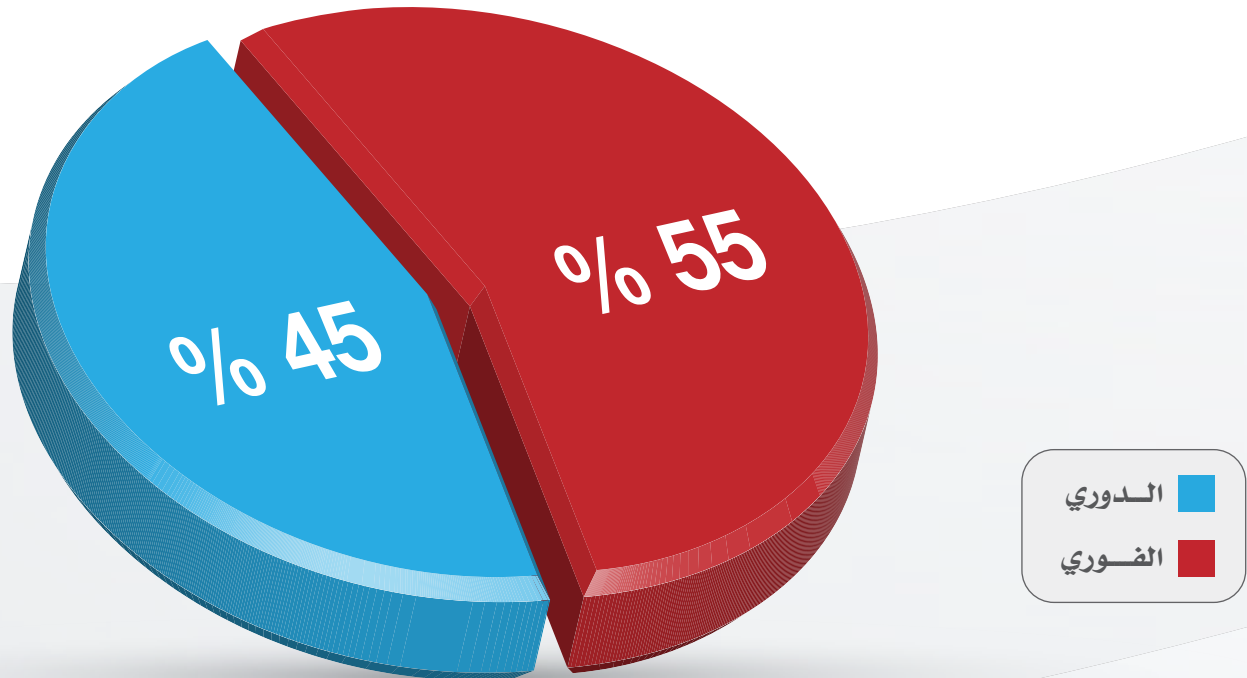
شركات الخدمات المالية وهما: شركة الريان للوساطة المالية بتاريخ 10 سبتمبر 2019، وشركة أموال بتاريخ 15 مارس 2020. كما تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة للوساطة الإسلامية، وجاري استكمال إجراءات خطة الدمج. كما تم حل وتصفية الشركة العالمية للأوراق المالية بناء على قرار مجلس إدارة الشركة، وجاري العمل على الانتهاء من إجراءات التصفية.

دورة الإفصاح والإخطار لسنة 2020

- استلمت الهيئة (1704) إفصاحاً وإخطاراً لسنة 2020، وهي كالتالي:

1. (461) إفصاحاً عن بيانات مالية.
2. (302) إفصاحاً عن بيانات أساسية.
3. (941) إفصاحاً عن أحداث جوهرية.

نسبة الإفصاح الدوري والفوري لسنة 2020

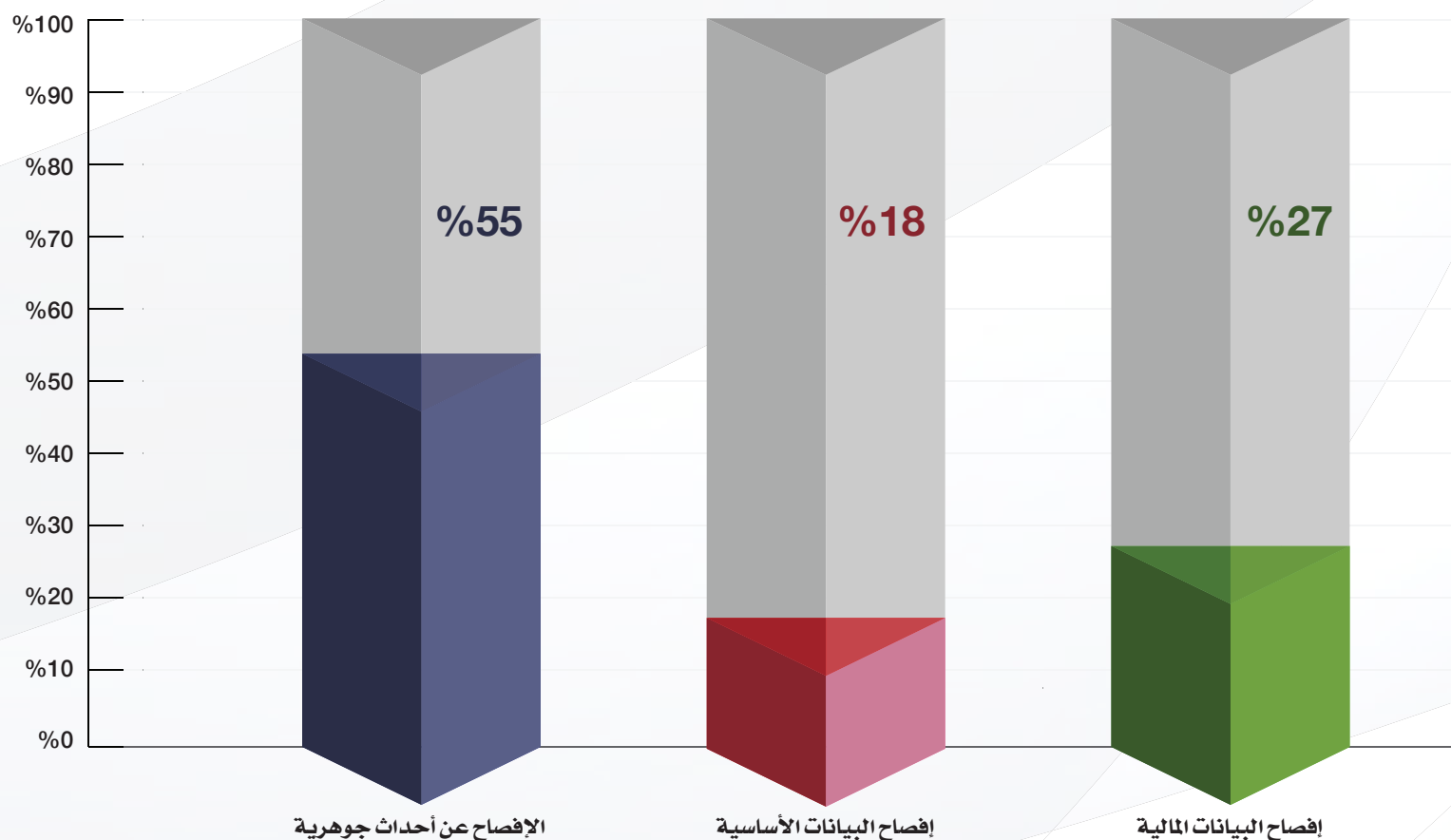


بلغت أعلى نسبة إفصاح فوري 55 %، فيما بلغت نسبة الإفصاح الدوري 45 % لسنة 2020.

نسب الإفصاح لسنة 2020

- وتلتها نسبة إفصاح البيانات المالية البالغة 27 %، والتي يتم موافاة الهيئة بها بمعدل (4) مرات في السنة.
- وتلتها نسبة إفصاح البيانات الأساسية البالغة 18 %، والتي يتم تزويد الهيئة بها بمعدل مرتين في السنة.

- كانت أعلى نسبة إفصاح لسنة 2020، هي نسبة الإفصاح عن أحداث جوهريّة والتي بلغت 55 %، والتي يتم موافاة الهيئة بها بشكل فوري.



7. التنظيم والإشراف على طلبات الطرح والإدراج

يقوم قسم الطرح والإدراج في الهيئة بإنجاز ومتابعة كل ما يتعلق بشؤون الطرح والإدراج بهدف التحقق من اتباع التشريعات والقوانين والأنظمة ذات الصلة. حيث قام القسم بدراسة الطلبات المقدمة للطرح والإدراج في بورصة قطر استناداً لنظام الطرح والإدراج في السوق الرئيسية والسوق الثانية الصادر عن الهيئة.

أعمال خاصة بالطرح والإدراج

1. متابعة طلب طرح وإدراج شركة مجموعة كيوال إم (ش.م.ع.ق) تحت التأسيس حيث تم إنجاز عملية الاكتتاب بها خلال عام 2020.
2. متابعة عملية إدراج شركة الفالح في السوق الثانية.
3. متابعة إدراج صكوك البنك الدولي الإسلامي.
4. الانتهاء من طلب شراء أسهم خزينة.
5. تعديل الحدود السعرية الثابتة للسندات.
6. متابعة تراجع قيم حقوق الملكية عن رأس المال لبعض الشركات المدرجة.

طلبات الطرح والإدراج في السوق

البيان	2020	2019
طلبات الطرح في السوق الرئيسية	1	1
طلبات الإدراج في السوق الرئيسية	1	1
طلب إدراج أسهم زيادة رأس مال في السوق الرئيسية	0	2
طلبات الطرح في السوق الثانية	0	0
طلبات الإدراج في السوق الثانية	1	1
إجمالي عدد الطلبات	3	5

8. الإشراف على عمليات الاستحواذ والاندماج للشركات المدرجة

استقطبت عمليات الاستحواذ والاندماج جانباً كبيراً من نشاط الهيئة خلال عام 2020، فقد تمت متابعة (11) عملية استحواذ واندماج، وبلغت قيمة الطلبات المقدمة خلال السنة حوالي (6.8) مليار ريال قطري، فيما بلغت قيمة الطلبات التي تم استكمالها حوالي (4) مليارات ريال قطري، وتتضمن طلبات مقدمة خلال السنة، وطلبات مقدمة مسبقاً.

أعمال خاصة بالاستحواذ والاندماج

أولاً: عمليات الاستحواذ والاندماج المقدمة خلال سنة 2020:

بلغ عددها (6) عمليات على النحو التالي:

1. عملية استحواذ مباشر داخل الدولة في قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بحصة بلغت نسبتها 100%، بقيمة (3) مليارات ريال قطري.
2. عملية استحواذ مباشر داخل الدولة في قطاع الصناعة بحصة بلغت نسبتها 49%.

إحصاءات إجمالية

البيان	2020	2019
طلبات الإدراج لحقوق الاكتتاب	0	0
عدد الشركات التي تم طرحها (كيوال ام طرح فقط والإدراج في 2021)	1	1
إدراج وحدات صناديق الاستثمار	0	0
طلبات الاستحواذ والاندماج	11	11

9. التقييم الدولي للأوراق المالية:

تمثل هيئة قطر للأسواق المالية لكافة المتطلبات الصادرة عن مؤسسة وكالات الترميز الوطنية كونها عضواً في المؤسسة. وتقوم بتقييم الأوراق المالية، وإصدار أرقام التعريف الدولي (ISIN) والرمز الدولي (CFI) لكافة الأوراق المالية التي يتم إدراجها في بورصة قطر.

أعمال خاصة بالتقييم الدولي

أصدرت الهيئة خلال سنة 2020، (36) رقم تعريف دولي لأذونات خزينة.

10. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لتعزيز ورفع الوعي لدى الجهات المرخص لها حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من مخاطرها، وتطبيق متطلباتها، قامت الهيئة خلال السنة بعدد من الأنشطة:

3. عملية استحواذ غير مباشر داخل الدولة في قطاع النقل بحصة بلغت نسبتها 76% بقيمة (1.225) مليون ريال قطري، وقد تم العدول عنها.

4. عملية استحواذ مباشر داخل الدولة في قطاع الصناعة على شركتين بحصتين بلغت نسبتهما 25%، و40% بقيمة (3.65) مليار ريال قطري، وقد تم استكمالهما.

5. عملية استحواذ مباشر داخل الدولة في قطاع العقارات.

6. عملية اندماج مباشر داخل الدولة في قطاع البنوك والخدمات المالية.

ثانياً: عمليات الاستحواذ والاندماج المقدمة سابقاً والتي تمت متابعتها في 2020:

بلغ عددها (5) عمليات على النحو التالي:

1. عملية استحواذ غير مباشر داخل الدولة في قطاع البنوك والخدمات المالية بحصة بلغت نسبتها 49%، بقيمة (26) مليون ريال قطري.

2. عملية استحواذ غير مباشر خارج الدولة في قطاع الصناعة بحصة بلغت نسبتها 72%، بقيمة (227) مليون ريال قطري.

3. عملية استحواذ غير مباشر خارج الدولة في قطاع النقل.

4. عملية استحواذ غير مباشر خارج الدولة في قطاع الصناعة بحصة بلغت نسبتها 49%، بقيمة (402) مليون ريال قطري، وقد تم استكمالها.

5. عملية اندماج مباشر داخل الدولة في قطاع العقارات.

أولاً: توفير التغذية العكسية للجهات المرخص لها، من خلال:

- تم بتاريخ 31 مارس، تعديل الأدلة الإرشادية المتعلقة بالعناية الواجبة والمنهج القائم على المخاطر وتحديد المستفيد الحقيقي بما يتوافق مع إصدار القانون رقم (20) لسنة 2019، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبه، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2020، وكذلك تعديل نموذج فتح الحساب ونموذج تحديد المستفيد الحقيقي بما يتفق مع قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحاقهما بالإرشادات الخاصة بتدابير العناية الواجبة للعملاء، والإرشادات الخاصة بتحديد هوية المستفيد الحقيقي على التوالي.

- تم بتاريخ 1 أبريل، إصدار كتاب للجهات المرخص لها لإجراء دراسة مقارنة بشكل ربع سنوي لتقارير المعاملات المشبوهة المبلغ عنها داخل الشركة والمرفوعة إلى وحدة المعلومات المالية لرفع وتعزيز الوعي هذه الجهات وكذلك جودة تلك التقارير.

- تم بشهر فبراير وأبريل، وفي إطار المتابعة المستمرة للجهات المرخص لها، إصدار التعاميم اللازمة للتأكد من جاهزية الجهات المرخص لها للتطبيق الفوري لقرارات الجزاءات والعقوبات المالية المستهدفة، والإجراءات المتبعة لذلك، والأنظمة التجارية المستخدمة لديها، بما يمكنها من التنفيذ الفوري لهذه القرارات التزاماً بأحكام القانون رقم (20) لسنة 2019، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية، والقانون رقم (27) لسنة 2019، وقانون مكافحة الإرهاب وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2020، وقرارات النائب العام ذات الصلة.

- تم بتاريخ 29 يونيو، وبناء على دراسة وتحليل أجرته الهيئة، إصدار وتعميم الإرشادات الخاصة بإدارة مخاطر فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في ضوء المنهج القائم على المخاطر للجهات المرخص لها.

- تم بتاريخ 29 يونيو، إصدار وتعميم الإرشادات الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل انتشار التسليح للجهات المرخص لها.

- تم بتاريخ 27 يوليو، إصدار كتاب لتوضيح متطلبات المادة (3.1.1) من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالتقييم الذاتي للمخاطر، وتم شرح وتوضيح ذلك في ورشة عمل عقدتها الهيئة بتاريخ 29 يوليو لمساعدة الجهات على الامتثال وتعزيز الفهم المشترك بين مكونات القطاع.

- أصدرت الهيئة بتاريخ 13 أغسطس، تعميماً للجهات المرخص لها بالالتزام بأحكام الفقرة (ج) من المادة (4.1.2) من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو متطلب جديد تمت إضافته إلى متطلبات إجراءات العناية الواجبة بتحديد العميل بحساب بنكي قطري خاضع لرقابة وإشراف مصرف قطر المركزي تتم من خلاله جميع الدفعات من وإلى العميل في حساب التداول ومتابعة استكمال هذا المتطلب.

- تم بتاريخ 29 سبتمبر، تعميم أبرز مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم رصدها في تقرير التطبيقات المشتركة الأول الصادر عن وحدة المعلومات المالية، وإعادة تعميم أنماط الاشتباه الواردة في دليل الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، إضافة إلى التأكيد على الجهات المعنية بإضافة برامج تدريبية متخصصة للموظفين بأنماط الاشتباه، ومراجعة الأنظمة الإلكترونية والضوابط الداخلية بما يتواءم مع أنماط الاشتباه

في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح لزيادة فعالية الإبلاغ وجودته.

- قامت الهيئة بتعميم قوائم الجزاءات والعقوبات المالية على الجهات المرخص لها، بالإضافة إلى قرارات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرارات النائب العام في هذا الشأن، وتعميم الدول مرتفعة المخاطر وذات النقص الاستراتيجي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أولاً بأول وفق تصنيف مجموعة العمل المالي (الفاتف).

- تم عقد اجتماعات ثنائية مع الجهات المرخص لها بناء على طلبها أو طلب من الهيئة، لتوضيح وتفسير متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك لمساعدتها على إجراء التوصيات المطلوبة التي تم رصدها من قبل الهيئة.

ثانياً: إجراءات تحسين التطبيق الفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- تم تعديل دليل الإشراف الميداني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر سنة 2011، ليصبح دليل الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديدة، إنفاذاً للقانون رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية بذات الشأن. وذلك من خلال:

1. - تعديل آلية التفتيش لتوجيه الموارد وتكثيف الرقابة المكتبية والميدانية بما يتفق ودرجة تصنيف مخاطر الجهات المرخص لها.

2. - توثيق إجراءات ومتطلبات الرقابة المكتبية وآلية

التفتيش الميداني متضمناً نموذج للرقابة المكتبية ونموذجي التفتيش الميداني اللذين يساعدان المفتشين على دعم آلية التفتيش.

3. - توثيق إجراءات التفتيش بمدى التزام الجهات المرخص لها بكافة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومدى تحقيق إجراءاتها وضوابطها للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

- حرصاً من الهيئة على قياس مدى فعالية قيام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه في الجهات المرخص لها بمسؤولياتهم المفروضة بموجب التشريعات المنظمة، قامت الهيئة بإعداد نموذج تقييم أداء سنوي لأعمال مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونموذج آخر لتقييم أداء نائب مسؤول الإبلاغ.

- تعديل نموذج «تقييم الالتزام فيما يتعلق بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لسنة 2020»، المستخدم في تقييم الإجراءات الوقائية في تخفيض مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتخذها الجهات المرخص لها. حيث يساعد هذا النموذج بتقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المرخص لها على قدرتها بتخفيض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها، بما يتوافق مع درجة مخاطرها من حيث «دور مجلس الإدارة (الإدارة العليا، وحوكمة الشركات) (السياسة العامة)، وإدارة المخاطر، والسياسات والإجراءات، والضوابط الداخلية (الإبلاغ)،

واجراءات الفحص وفق أفضل المعايير والتدريب المناسب، وإثبات الالتزام».

ثالثاً: إعداد ومشاركة وثيقة تقييم مخاطر القطاع في سوق قطر المالية:

حرصاً من الهيئة على تطبيق المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد دأبت على تطبيق المنهج القائم على المخاطر منذ عام 2016، المرتكز على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقييم درجة مخاطر العملاء، والمنتجات والخدمات ومناطق الاختصاص بناء على تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها لفهم إمكانية وقوع هذه المخاطر، ودرجة تأثيرها على سوق قطر المالية وعلى الشركات المرخص لها وقطاع الأوراق المالية، واتخاذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتوافقة مع تلك المخاطر بهدف التخفيف من وطأتها ومنعها بطريقة فعالة.

رابعاً: التقييم المتبادل:

استمرت الهيئة بإعداد واثاق التقييم المتبادل الثاني لدولة قطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

خامساً: تصنيف درجة المخاطر لدى الجهات المرخص لها:

استمرت الهيئة بمراجعة تصنيف درجة مخاطر الجهات المرخص لها والذي يساعد فريق التفتيش في توجيه موارده وتكثيف الرقابة والتفتيش الميداني نحو الجهات المرخص لها ذات المخاطر الأعلى. حيث تم وضع برنامجاً للتفتيش الدوري تبعاً لذلك، وتضمن تصنيف المخاطر هذا خمس درجات، وفقاً لما يلي:

- درجة عالي ودرجة متوسط مرتفع: تستلزم زيارتين في السنة على الأقل.

- درجة متوسط: تستلزم زيارة في السنة على الأقل.

- درجة متوسط منخفض ودرجة منخفض: تستلزم زيارة في السنتين على الأقل.

علماً بأن هذا التصنيف غير ثابت، حيث تتم إعادة النظر به دورياً، وعند ظهور ما يستوجب من معلومات جوهرية حدثت في الجهة المرخص لها وتؤثر على هذا التصنيف.

سادساً: الرقابة والتفتيش من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- متابعة التفتيش المكتبي على جميع الجهات المرخص لها، ودراسة وتحليل البيانات الواردة منها واستخدام المخرجات من قبل فريق التفتيش الميداني على الجهة المرخص لها، ومتابعة استكمال (4) شركات لبيانات عملائها (الجنسية ومكان الإقامة).

- متابعة التفتيش الميداني على الجهات المرخص لها وفق المنهج القائم على المخاطر، حيث تم القيام بزيارات ميدانية لـ (4) شركات في موقعها.

- وفي الربع الثاني من 2020، وتأقلاً مع ظروف انتشار فيروس كوفيد 19 التي لم تشكل عقبة أمام فريق التفتيش الميداني في أداء مهامه واستكمالها في متابعة زيارات الجهات المرخص لها، تم إجراء التفتيش الميداني عن بعد لـ (6) شركات.

- مواصلة متابعة الجهات المرخص لها لتصويب أوجه القصور لديها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

ووضع الخطط التصويبية لها.

11. تلقي الشكاوى

بهدف محافظة الهيئة على الثقة في نظام تعاملات الأسواق المالية، بما يضمن استقرار تلك الأسواق والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، إضافة إلى حماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، تسعى الهيئة لضمان الحيادية والنزاهة في دراسة المخالفات والشكاوى المقدمة لها.

وقد تلقت إدارة الشكاوى خلال سنة 2020، (11) شكوى، وهي كالآتي:

- (3) شكاوى على شركات الخدمات المالية:

تتعلق هذه الشكاوى بمجال العلاقات بين المستثمر وشركة الخدمات المالية (الوساطة) المرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية.

- (2) شكوى على الشركات المساهمة المدرجة العامة:

تتعلق إحداها بموضوع الإفصاح عن بيانات غير مصرح بها من قبل أحد موظفي شركة مساهمة عامة مدرجة في اجتماع الجمعية العامة، بينما تتعلق الأخرى بقائمة المطلعين.

- (6) شكاوى مختلفة:

تتعلق هذه الشكاوى بطبيعة عمل الهيئة كجهة رقابية، وبممتلكات المستثمرين من الأسهم.

إحصاءات الشكاوى

البيان	2020	2019
الشكاوى		
عدد الشكاوى	11	25
الشكاوى التي تم الفصل فيها	11	25
الشكاوى التي لم يتم الفصل فيها	-	-

12. التحقيق

يتولى قسم التحقيقات ضمن إدارة الشكاوى في الهيئة، دراسة كافة المخالفات التي تتم إحالتها له من قبل الرئيس التنفيذي للهيئة. وفي هذا الإطار، تقوم لجنة التحقيق، التي تضم أعضاء من خارج إدارة الشكاوى، بإجراء التحقيقات اللازمة للحالات المنظورة أمامها، والخروج بالتوصيات المناسبة حسب مقتضيات كل حالة.

وقد تم خلال سنة 2020، إجراء (21) تحقيقاً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: (15) تحقيقاً يتعلق بالمخالفات المنسوبة لبعض شركات الخدمات المالية العاملة في السوق والمرخصة من قبل الهيئة، وذلك في ضوء نتائج الزيارات التفتيشية التي قام بها فريق التفتيش في الهيئة، وهي كالآتي:

1. مخالفة نظام الخدمات المالية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 05 لسنة 2019.
2. مخالفة لائحة هيئة قطر للأسواق المالية، ونظام الخدمات المالية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (05) لسنة 2019، ومعايير الملاءة المالية، ومخالفة قواعد التعامل في بورصة قطر، ومخالفة كتاب الهيئة (رقم ت.ر 10-2019) بتاريخ 05 فبراير 2019 وتعميم الهيئة رقم (9) لسنة 2009.
3. مخالفة نظام الخدمات المالية، ومخالفة قواعد التعامل في بورصة قطر.
4. مخالفة نظام الخدمات المالية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (05) لسنة 2019.
5. مخالفة تعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم (9) لسنة 2009.
6. مخالفة نظام الخدمات المالية (السابق)، ومخالفة نظام الخدمات المالية الحالي، ومخالفة قواعد وإجراءات الشكاوى، والتعميم رقم (2) لسنة 2013، وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم (صادر - ت.ر 65-2019) بتاريخ 2019/6/11.
7. مخالفة معايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة.
8. مخالفة بعض أحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية، ومخالفة بعض أحكام لائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبعض أحكام نظام الخدمات المالية.

9. مخالفة بعض أحكام معايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية.
 10. مخالفة بعض أحكام نظام الخدمات المالية.
 11. مخالفة المادة (77) من نظام الخدمات المالية.
 12. مخالفة المادة (44) من نظام الخدمات المالية.
 13. مخالفة بعض أحكام دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 14. مخالفة بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، وبعض مواد لائحة هيئة قطر للأسواق المالية.
 15. المخالفة تحت الإجراء.
- ثانياً: (3) تحقيقات تتعلق بالمخالفات المنسوبة لبعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة قطر، وهي كالاتي:
1. مخالفة بعض قواعد حوكمة الشركات والكيانات القانونية الصادرة عن الهيئة، ومخالفة نظام طرح وإدراج الأوراق المالية.
 2. مخالفة بعض أحكام قواعد التعامل في بورصة قطر، ومخالفة التعميم الصادر عن إدارة العمليات والسوق رقم (7) لسنة 2010، بتاريخ 30 سبتمبر 2010، والتعميم رقم (1) لسنة 2016 بذات الشأن.
 3. حركة تداول أدت إلى ارتفاع سعر سهم الشركة، ولم تثبت أي مخالفة بحق الشركة.

لجنة المحاسبة

وفقاً للمادة (30) بند (10) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (8) لسنة 2012، تختص لجنة المحاسبة بالنظر في كل ما يحال إليها من الرئيس التنفيذي للهيئة، أو من ينوبه فيما يتعلق بالوقائع الخاصة بالمحاسبة على المخالفات والشكاوى والتظلمات من قرارات الخاضعين لرقابة الهيئة.

وقد عقدت اللجنة خلال سنة 2020، (6) جلسات، وقامت بالنظر في (11) مخالفة، وتم البت في (12) مخالفة، بما فيها مخالفات سابقة مرحلة من سنة 2019.

تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء بناءً على الأدلة والمستندات المطروحة أمامها، وللمخالفين التظلم أمام لجنة التظلمات بالهيئة من قرار لجنة المحاسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام القرار، أو وفقاً لما تحدده اللجنة في الإعلان بالقرار.

وبلغ إجمالي قيمة المخالفات التي أقرتها لجنة المحاسبة خلال سنة 2020، (18.3 مليون ريال)، ثمانية عشر مليون وثلاثمائة ألف ريال قطري.

ثالثاً: (3) تحقيقات منسوبة للجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.

1. مخالفة أحكام نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة لقضيتين اثنتين.

2. مخالفة لائحة هيئة قطر للأسواق المالية لقضية واحدة.

الملخص العام:

بلغ عدد التحقيقات الكلي خلال سنة 2020، (21) تحقيقاً:

البيان	2020	2019
التحقيق		
التحقيقات التي تمت إحالتها إلى لجنة المحاسبة	14	14
التحقيقات التي تم حفظها	1	5
التحقيقات التي انتهت بالتسوية	1	-
التحقيقات التي انتهت بالإنذار	3	2
التحقيقات التي لم يتم الفصل فيها	1	-
أخرى	1	1
عدد التحقيقات	21	22

40	44	إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي نظرتها اللجنة
3	40	إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم الفصل فيها
2	6	عدد جلسات اللجنة
4	13	عدد اجتماعات اللجنة

13. إدارة المخاطر والحد منها

تعمل وحدة المخاطر على رصد المخاطر التي تحيط بعمل الهيئة والأسواق المالية، والمخاطر النظامية للحد منها، وللمحافظة على الثقة بهذه الأسواق وتعاملاتها واستقرارها.

وقامت الوحدة ومن خلال لجنة إدارة الأزمات باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير على مستوى الهيئة، وكذلك على مستوى قطاع سوق رأس المال والتي سعت من خلالها إلى الحد من الآثار السلبية المترتبة على تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا، وضمان استمرارية وسلامة العمل في الأسواق المالية وتقديم الخدمات للمستثمرين ووصولهم لاستثماراتهم دون أية قيود، مع الحفاظ على أولوية سلامة الموظفين، تماشياً مع التوجيهات الحكومية المرتبطة بإدارة الأزمة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة كما هو مذكور في الفصل السادس من هذا التقرير (إجراءات وتدابير هيئة قطر للأسواق المالية الاحترازية الخاصة بمواجهة جائحة كورونا).

البيان	2020	2019
لجنة المحاسبة		
عدد المخالفات التي وردت إلى لجنة المحاسبة	11	14
عدد المخالفات التي تم البت فيها	12	19
عدد جلسات اللجنة	6	13

لجنة التظلمات

بناءً على المادتين (37) و(38) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (8) لسنة 2012، تتولى لجنة التظلمات البت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة، وتكون قراراتها نهائية ومسببة، ولذوي الشأن الطعن في قراراتها أمام الدائرة المختصة في محكمة الاستئناف.

البيان	2020	2019
لجنة التظلمات		
عدد التظلمات التي تم قيدها بسجل التظلمات	4	19
عدد طلبات وقف التنفيذ التي قدمت إلى اللجنة	3	18

الخدمات المالية بشكل دوري للوقوف على مجريات سير العمل والمخاطر أو التحديات التي قد تحول دون تقديم الخدمات بالشكل المطلوب إن وجدت، ورفع التقارير الخاصة بذلك.

وفيما يلي أهم إحصاءات مخرجات وحدة المخاطر:

مخرجات وحدة المخاطر خلال سنة 2020	
8	التقارير الدورية
28	الدراسات
10	التوصيات
6	كتب توجيهية أو إرشادية

14. تطوير الأدوات المالية

تسعى الهيئة من خلال إدارة الأدوات المالية الجديدة إلى تطوير الآليات والأدوات المالية المطبقة في السوق القطرية بما يتوافق وأفضل الممارسات الدولية، وبما يتناسب مع طبيعة السوق والمتعاملين فيه، بالإضافة إلى اقتراح استحداث بعض الأدوات المالية لتطبيقها في السوق، وذلك بناء على مجموعة من الدراسات التي سبق إعدادها بشأن تطوير شركات الوساطة، وإعادة هيكلة أسواق رأس المال القطرية، ومقارنة تشريعات سوق رأس المال القطري مع تشريعات الأسواق المماثلة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة رئيسية. وقد كان من نتاج تلك الجهود البدء في تطوير مجموعة من الآليات والتشريعات المنظمة لسوق رأس المال القطري، وذلك على النحو التالي؛

كما قامت وحدة المخاطر بعمل العديد من الدراسات والتقارير الدورية وغير الدورية المرتبطة بعمل الهيئة وسوق رأس المال ومنها ما يلي:

• مؤشرات مخاطر الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية:

تقوم وحدة إدارة المخاطر بدراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بمخالفات عدم الالتزام بمعايير الملاءة المالية بشكل ربع سنوي ورفع التوصيات اللازمة، كما يتم تصنيف المخاطر النهائية للملاءة المالية بناء على احتساب متوسط درجة المخاطر الإجمالية للفترة.

• بيانات ومعلومات حسابات المستثمرين غير القطريين:

يتم رصد وتحليل معلومات حسابات المستثمرين غير القطريين فيما يتعلق بالحسابات مجهولة الجنسية وبلد الإقامة نظراً للمخاطر المترتبة عليها، وذلك بشكل ربع سنوي.

• مشاركة عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الحد منها مع الجهات الرقابية الأخرى:

قامت وحدة المخاطر ببدء العمل والتنسيق مع ديوان المحاسبة بهدف مشاركة المخاطر المؤسسية للهيئة وذلك وفقاً لنطاق اختصاص ديوان المحاسبة فيما يخص مشروع تطوير إدارة المخاطر الذي يهدف إلى رصد وتحليل وتقييم المخاطر على مستوى الدولة.

• متابعة سير عمل شركات الخدمات المالية خلال جائحة كورونا:

تقوم وحدة المخاطر ومنذ بداية جائحة كورونا بمتابعة شركات

- تطوير السوق الرئيسية:

تشجيع الشركات على الإدراج في السوق الرئيسية، وذلك من خلال استحداث آلية الإدراج المباشر في السوق للشركات التي ترغب في التحول إلى شركات مساهمة عامة، بشرط توفر عدد من المساهمين لا يقل عن (200) شخص يملكون جميعاً ما لا يقل عن 25 % من رأسمال الشركة بعد التحول، بالإضافة إلى تيسير إجراءات وشروط الإدراج واستحداث آليات جديدة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السعري للأوراق المالية التي يتم طرحها للاكتتاب العام بغرض الإدراج في السوق الرئيسية، كما شمل التطوير وضع ضوابط تهدف إلى تحفيز وتنشيط عمليات التداول في السوق الرئيسية.

- تطوير السوق الثانية:

تفعيل السوق الثانية وتوسيعها بحيث تصبح بديلاً فعالاً ونشطاً للسوق الرئيسية، واستحداث آلية الإدراج المباشر بها، وربطها بالسوق الرئيسية، بحيث يمكن للشركات المدرجة في السوق الثانية نقل إدراجها إلى السوق الرئيسية إذا استطاعت أن تستوفي شروط الإدراج فيها، كما يمكن للشركات المدرجة في السوق الرئيسية أن تتحول إلى السوق الثانية في حال عدم تحقيقها لشروط استمرارية الإدراج في السوق الرئيسية.

- تطوير قواعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم:

تشجيع المتعاملين في سوق الأوراق المالية القطرية على تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بينهم من خلال آلية للتحكيم، بما يوفر الوقت ويقلل من التكلفة؛ وذلك من خلال تطوير قواعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم ووضع شروط لتسجيل المحكمين أو الوسطاء مع تخفيض فترة تسوية المنازعات عن طريق التحكيم، وكذلك التكاليف المرتبطة بها.

- صناديق الاستثمار:

تساهم الصناديق الاستثمارية في توفير بدائل استثمارية ملائمة لصغار المستثمرين، وعليه فإن هيئة قطر للأسواق المالية تسعى جاهدة إلى تطوير التشريعات المرتبطة بإنشاء وإدراج الصناديق الاستثمارية بالسوق القطرية بمختلف أنواعها، وذلك بهدف جعل السوق القطرية مركزاً إقليمياً لتلك الأداة الاستثمارية الهامة. وفي ضوء ذلك تعمل الهيئة على تطوير القانون المنظم لصناديق الاستثمار، فضلاً عن قواعد الإدراج للصناديق الاستثمارية.

نشاط الهيئة على مستوى وظائف الدعم

1. الدعم المالي والإداري

يتميز دور الهيئة بنوع من التخصصية الفنية المتعلقة بأنشطة رأس المال في الدولة، وعليه فإن الهيئة تعمل بشكل مستمر على توفير الدعم الإداري لإدارات الهيئة من خلال ترسيخ وتعزيز مفاهيم مهارات الأداء، وتطوير القدرات الإدارية والفنية لكافة العاملين في المستويات الإدارية فيها التي تناسب المهام التخصصية التي يؤديونها، وذلك من خلال الدورات والبرامج التدريبية، والمشاركة في اللجان المتخصصة، وتجسيد القدرات الفنية والإدارية بشكل واقعي وفعلي يتميز بتفعيل كفاءة الأداء، وإنجاز الأعمال الموكلة بشكل سليم وبأفضل الطرق والوسائل والإمكانات المتاحة.

كما تعمل الهيئة جاهدة على توفير الدعم المالي اللازم للتطوير ولأداء الأعمال وإنجاز المهام، بالقدر اللازم لأدائها على أكمل وجه، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها.

وقد تم تنفيذ مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، لسياسات وإجراءات الهيئة الداخلية، وتعتبر المرحلة الحالية بمثابة مرحلة التشغيل الفعلي للنظام، والذي من شأنه تسهيل إجراءات العمل الداخلي للهيئة وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة.

تم إنشاء آلية سير عمل إلكترونية خاصة بإعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة مع ربطها بالخطط التنفيذية والموازنة المالية المعتمدة للمبادرات، بالإضافة إلى توفير تقارير متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفق ركائز استراتيجية الهيئة، وتم إنجاز مرحلة متقدمة من المشروع.

2. التعاون الدولي

ترتبط هيئة قطر للأسواق المالية بمنظومة متكاملة من التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي والدولي، وذلك مع الجهات النظيرة لها في مجال نشاطها واختصاصاتها.

ومن خلال هذا التعاون، تحرص الهيئة على استمرار التواصل الدائم والعمل المشترك فيما بينها وبين تلك الأطراف، بما ينعكس إيجاباً على بناء الشراكات والقدرات المهنية والمؤسسية المطلوبة، وتحقيق أكبر قدر من التواجد الفاعل على الساحة الدولية، الأمر الذي يصب في صالح عملية تطوير أداء أسواق رأس المال وتحديثها بما يخدم المستثمرين ومصالحهم ويحمي تعاملاتهم.

وهناك أوجه كثيرة لهذا التعاون مثل اللجان المشتركة التي ترتبط الهيئة بعضويتها ضمن خارطة شاسعة تضم العديد من الدول، فضلاً عن المؤتمرات والاجتماعات والبرامج التدريبية، التي تنعقد بشكل دوري.

ومن أبرز أوجه نشاط الهيئة على صعيد التعاون الدولي خلال سنة 2020:

- طلب العضويات وتوقيع مذكرات التفاهم:

• تمت الموافقة على توقيع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بين أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

• قامت الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مركز قطر للمال في 13 فبراير 2020، للتعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- الإعداد والمشاركة في الفعاليات والنشاطات التي قامت بها الهيئة المذكورة في التقرير تحت الفصل الرابع (فعاليات الهيئة).

- الرد على الاستفسارات والطلبات والاستبيانات من قبل الجهات والهيئات النظيرة:

بحكم ارتباط هيئة قطر للأسواق المالية بالعديد من الهيئات والجهات المماثلة في مجال عملها ونشاطها، من خلال اتفاقيات أو مذكرات تفاهم، فإن الهيئة تحرص على إبقاء علاقات التعاون مع تلك الجهات نشطة ومثمرة من خلال قيامها بالرد على أي استفسارات أو اقتراحات أو طلبات معينة قد تتلقاها من أي من تلك الجهات.

وفيما يلي ما تم خلال سنة 2020:

الاستبيانات

الجهة	الاستبيان
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو	دراسة استقصائية حول مجموعة أدوات الإنفاذ
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو	أسبوع المستثمر العالمي
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو	أولويات لجنة النمو والأسواق الناشئة

الطلبات الواردة

الجهة	الطلب
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو	النشرة الإخبارية لعام 2020
هيئة أسواق المال الكويتية	مؤشرات شركات التصنيف
سوق مسقط للأوراق المالية	الرسوم التي تتقاضاها هيئات الرقابة بأسواق المال في الدول العربية من قبل البورصات العربية
هيئة الأوراق المالية - الأردن	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأوراق المالية
هيئة الخدمات المالية - سيشيل	استفسار عن شركة
الهيئة العامة لسوق المال العمانية	تنظيم خدمة صفقات التداول الدولي

الطلبات الصادرة

الطلب
طلب معلومات بخصوص اعتماد أفراد في وظائف خاضعة لرقابة الهيئة
(3) طلبات معلومات

3. تطوير رأس المال البشري

تولي الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية (2017 - 2022) اهتماماً كبيراً بتطوير رأس المال البشري، ومن هذا المنطلق، تحرص الهيئة على بذل كل ما في وسعها للعمل على تعزيز وتطوير رأس المال البشري، كونه يمثل أساس عملية التنمية البشرية.

ومن خلال إدارة الموارد البشرية بأقسامها الثلاثة (التعيينات وتخطيط القوى العاملة، والتدريب والتطوير الإداري، وشؤون الموظفين)، تسعى الهيئة باستمرار نحو زيادة القدرات التنافسية لموظفيها بما ينعكس على مستوى أدائهم وكفاءتهم المهنية.

أولاً: أهم أنشطة إدارة الموارد البشرية في ظل جائحة كورونا:

- إدارة ومتابعة الحضور والانصراف والعاملين عن بعد منذ تفعيل قرار تقليص عدد الموظفين المتواجدين بمقر العمل بالجهات الحكومية إلى (20%) اعتباراً من 2020/03/22 وصولاً للمرحلة (الرابعة).

- إصدار النشرات التوعوية والتعاميم الإدارية التي تضمنت تحديث بيانات التواصل لموظفي الهيئة - شرح سياسة مزاوله العمل عن بعد - الفئات المستهدفة - إلخ)، كذلك مساهمة الإدارة من خلال لجنة إدارة الأزمات بالهيئة في تقديم الملف الخاص بالمواد التثقيفية الصحية والملصقات الخاصة بفيروس كوفيد 19-، فضلاً عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الهيئة.

- ترشيد النفقات وضبط الموازنة: في ضوء تعميم ترشيد الانفاق

الصادر عن وزارة المالية فيما يتعلق بمخصصات الرواتب والأجور وما تضمنه من تخفيض التكلفة الشهرية والقيام بالعديد من الإجراءات في هذا الصدد.

- المراجعة المستمرة للسياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية وتحديثها حسب الحاجة، مثل إجراءات التوظيف، صياغة بعض السياسات المضافة تماشياً مع الظروف المستجدة.

- عقد اجتماعات توعوية وتعريفية عن بعد لكافة موظفي الهيئة مقسمين على مجموعات للتعريف بميثاق السلوك والنزاهة للموظف العمومي.

- تنظيم ورشة عمل حول التفريغ لريادة الأعمال بالتعاون مع بنك قطر للتنمية لـ (8) موظفين قطريين.

ثانياً: التعيينات وتخطيط القوى العاملة:

- تمت الموافقة بالتنسيق مع إدارة تخطيط القوى العاملة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على استحداث (17) وظيفة جديدة للهيئة للسنة المالية 2020، بواقع (10) وظائف لقطريين و (7) وظائف لغير قطريين.

- إتمام إجراءات تعيين ومباشرة (8) موظفين جدد للعمل بالهيئة في إدارات التفتيش والرقابة - الحوكمة والإفصاح - التعاون الدولي - الموارد البشرية - الشكاوى - ووحدة المخاطر.

ثالثاً: الابتعاث الحكومي:

ضمن سياسة الإحلال والتوطين، انتهت إدارة الموارد البشرية من إعداد خطة الابتعاث لسنة 2020، بالتنسيق مع إدارة تخطيط القوى العاملة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون

الاجتماعية، بهدف تزويد الهيئة باحتياجاتها من التخصصات والدرجات العلمية المختلفة التي تحتاجها، والأعداد المطلوبة في كل تخصص.

رابعاً: شؤون الموظفين:

يتولى قسم شؤون الموظفين متابعة جميع موظفي الهيئة بكل ما يتعلق بشؤونهم المهنية والوظيفية على اختلاف تخصصاتهم ووظائفهم.

خامساً: التدريب والتطوير الإداري:

تحرص هيئة قطر للأسواق المالية على تعزيز الجانب المهني لدى جميع الموظفين والعاملين لديها في مختلف تخصصاتهم وأقسامهم، حيث تبدي اهتماماً كبيراً كل عام في متابعة تأهيلهم على المستوى الأكاديمي والميداني، وفي سبيل ذلك، تقوم بإعداد مختلف البرامج التطويرية والتدريبية التي تساهم في تعزيز كفاءة أدائهم وبما يرتقي بخبراتهم ويدعم مهاراتهم.

وفي هذا المجال، قامت الهيئة خلال سنة 2020، بما يلي:

- الانتهاء من حصر الاحتياجات التدريبية لموظفي الهيئة لسنة 2020، والانتهاء من إعداد خطة تدريبهم السنوية.

- حصر أعداد الموظفين القطريين المتوقع ترقيتهم خلال العامين 2020 و2021، والقيام بتسجيلهم في برامج معهد الإدارة العامة للمسارين الإداري والتخصصي، ومتابعة حضورهم ورفع تقاريرهم لقسم شؤون الأفراد.

- تسجيل موظفي الهيئة في برامج معهد الإدارة العامة حسب احتياجاتهم التدريبية لسنة 2020، ورفع التقارير لقسم شؤون

الأفراد لمتابعة نظام الحضور والانصراف.

- التنسيق والتواصل مع معهد الإدارة العامة لتسجيل الموظفين خلال فترة جائحة كورونا في البرامج المطروحة (عن بُعد).

- تنفيذ جلسات اللقاء التعريفي للموظفين الجدد، وإعداد خطط التدوير الوظيفي لخريجي برنامج الابتعاث الحكومي ومتابعتهم.

- التنسيق مع الإدارات المختلفة لعقد ورش تدريبية (عن بُعد) خلال جائحة كورونا عن طريق جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.

سادساً: الإحصائيات الخاصة بأنشطة التدريب وأعداد العاملين ونسب التغطية.

أنشطة التدريب للعاملين في الهيئة لسنة 2020:

البيان	برنامج تدريبي	ورشة عمل	مؤتمر	ندوة	اجتماع
داخلي	97	39	1	-	4
خارجي	-	1	-	-	-
الإجمالي	97	40	1	-	4

إجمالي عدد موظفي الهيئة ونسبة التقطير:

البيان	عدد التعيينات خلال سنة 2020	النسبة من إجمالي سنة 2020 %	عدد التعيينات خلال سنة 2019	النسبة من إجمالي سنة 2019 %
الموظفون القطريون	7	%87.5	14	%87.5
الموظفون غير القطريين	1	%12.5	2	%12.5
إجمالي موظفي الهيئة	8	%100	16	%100

البيان	عدد الموظفين بنهاية 2020	النسبة من إجمالي بنهاية السنة %	عدد الموظفين بنهاية 2019	النسبة من إجمالي بنهاية السنة %
الموظفون القطريون	86	%68	79	%63
الموظفون غير القطريين	45	%32	52	%37
إجمالي موظفي الهيئة	131	%100	131	%100

4. العلاقات العامة والاتصال:

- قامت الهيئة خلال سنة 2020، بتحقيق العديد من الأنشطة الخاصة بالعلاقات العامة والاتصال التي تركزت في معظمها على الجوانب اللوجستية والإعلامية للأحداث والفعاليات التي استضافتها أو شاركت بها الهيئة والمذكورة في التقرير تحت الفصل الرابع (فعاليات الهيئة).

- في 11 فبراير 2020، شاركت هيئة قطر للأسواق المالية في فعاليات اليوم الرياضي للدولة، وذلك في إطار حرصها على المشاركة في جميع المناسبات التي تشكل قيمة مضافة للمجتمع، وتحمل في ذات الوقت، رسالة هادفة تقوم على بث الروح الإيجابية على كافة الأصعدة ومختلف المستويات.

ملاحظة: تم استبعاد موظفي (عمال الخدمات) من العدد الإجمالي عند احتساب نسبة التقطير بالهيئة



بموجب الإجراءات الاحترازية للوقاية من الفيروس خلال أوقات العمل.

- كما قامت الإدارة بإعداد نشرات توعوية متكاملة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، ومواد تعليمية للوقاية من الإصابة بالفيروس، وقد تم إرسال تلك النشرات إلى كافة موظفي الهيئة.

- قامت إدارة العلاقات العامة والاتصال وفي إطار إجراءات العمل عن بعد ومكافحة فيروس كورونا، بإعداد دليل إرشادي متكامل خاص بفيروس كورونا في أماكن العمل، يشتمل على بيانات تفصيلية حول الفيروس، ويتناول التدابير الوقائية الواجب اتباعها لمكافحة الفيروس في أماكن العمل، فضلا عن نصائح عامة يتضمنها الدليل وتتعلق بممارسات العمل

5. دعم وتطوير تكنولوجيا المعلومات

في إطار اهتمامها المستمر بالعمل على مواكبة كافة المستجدات المتعلقة بالتطور التكنولوجي، وإتاحة خدمات إلكترونية تنسجم مع تطلعاتها وتلبي في ذات الوقت طموحات المستثمرين والمتعاملين في سوق رأس المال في الدولة، قامت الهيئة خلال سنة 2020، ببذل جهود كبيرة في هذا المجال، مما أسهم في تسريع وتسهيل إنجاز معاملات كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وفي هذا الشأن، قامت الهيئة من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات في سنة 2020 بما يلي:

- تطوير وإطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع الرابع والأربعين للجنة أفريقيا والشرق الأوسط (IOSCO-AMERC)، والمؤتمر السنوي الثالث لـهيئة قطر للأسواق المالية.
- تطوير وتنفيذ نظام التسوية والتحويل للمتابعة والرقابة المالية على شركات الخدمات المالية.

- تنفيذ نظام المطلعين المعد من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية للاستخدام من قبل موظفي الهيئة.

- تطوير جانب التعليم الإلكتروني بالموقع الإلكتروني للهيئة وربطه بالبرنامج التعليمي الإلكتروني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) لسوق رأس المال في دولة قطر.

- مواصلة تطوير الخدمات الإلكترونية الجديدة: (5) خدمات على البوابة الإلكترونية للهيئة، و(13) خدمة على تطبيق

الهيئة للهاتف الجوال.

- تطوير تطبيق الهاتف الجوال لـهيئة قطر للأسواق المالية.
- تنفيذ مشروع مؤسسة بلا ورق؛ اعتماد التوقيع الإلكتروني لمراسلات الهيئة وتنفيذ نظام المراسلات الحكومية.
- البدء في مشروع «تنفيذ سياسات تأمين المعلومات الوطنية»، وهو من المشاريع المعتمدة من قبل وزارة المواصلات والاتصالات، والذي يهدف إلى الحفاظ على سرية ونزاهة وتوافر أصول المعلومات وتصنيفها حسب المعايير الوطنية، ويحدد المخاطر المرتبطة بها وسبل الحماية المناسبة الواجب اتباعها.
- تنفيذ مشروع «تحديث البنية التحتية لشبكة هيئة قطر للأسواق المالية (المرحلة الثانية)».
- المشاركة في إعداد خطة استمرارية العمل لدى هيئة قطر للأسواق المالية.
- المشاركة في أعمال لجنة إدارة الأزمات والعمل عن بعد.
- المشاركة في إعداد المتطلبات الخاصة بلوحة القيادة (Dash Board) لمتابعة تنفيذ استراتيجية الهيئة.
- تنفيذ العمليات الدورية لفحص أمن المعلومات (Periodic IS vulnerability Assessment).
- المراقبة اليومية لأمن المعلومات عبر لوحات المراقبة التي توفرها أنظمة أمن المعلومات.
- متابعة النشرات والتحديثات التي تصدر عن وزارة الداخلية

(الدرع الأمني) ووزارة المواصلات والاتصالات (كيوسرت) وتنفيذ المطلوب منها.

• المشاركة في أعمال لجنة الإسقاط.

• متابعة ومشاركة تجربة خطة استمرارية العمل لبورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

• المشاركة في ورشات العمل التي تنظمها وزارة الداخلية (الدرع الأمني) ووزارة المواصلات والاتصالات.

• المشاركة في أعمال فريق النافذة الواحدة لوزارة التجارة والصناعة.

6. التخطيط وضمان الجودة

قامت الهيئة بتخطيط وتنفيذ العديد من البرامج والفعاليات خلال سنة 2020، لتحقيق أعلى مستويات الجودة ضمن الهيئة وبهدف المساهمة الفعالة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الشأن، قامت الهيئة من خلال إدارة التخطيط وضمان الجودة في سنة 2020 بما يلي:

- الرسائل القيادية ورسائل الجودة الإلكترونية الأسبوعية:

تحقيقاً للهدف الإستراتيجي المتمثل في (زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات)، قامت إدارة التخطيط والجودة بتفعيل التواصل مع الموظفين على اختلاف مستوياتهم الإدارية عبر الرسائل الإلكترونية بشكل أسبوعي ذات المحتوى الهادف إلى تعزيز المعلومات والمعارف،

واكساب المهارات وتطوير القدرات للصف القيادي من المدراء، وكذلك الموظفين عموماً، مما يساهم في المحصلة برفع جودة الأداء.

- تحديث معايير الأداء المؤسسي - المرحلة الخامسة، بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية:

تحقيقاً للهدف الاستراتيجي (رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة)، وبالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، تم تدشين المرحلة الخامسة من دليل معايير الأداء المؤسسي للجهات الحكومية، حيث تم تعميم هذه المعايير على كافة الإدارات بالهيئة.

ويهدف هذا الدليل إلى الالتزام بمعايير الأداء المؤسسي المعتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر والمطلوب من جميع الأجهزة الحكومية تطبيقه والتقيده به، باعتباره مؤشراً على تطور بيئات الأعمال لدى الجهات الحكومية.

- إنجاز المرحلة الثالثة من تصميم اللوحة الإلكترونية (Dashboard) لمبادرات الخطة الاستراتيجية:

تحقيقاً للهدف الاستراتيجي (زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات)، تم إنجاز المرحلة الثالثة باستكمال بيانات مبادرات الخطة الاستراتيجية للهيئة، تمهيداً لتدشين البرنامج بعد استكمال الجزء الخاص بخطة المشتريات.



استاد أحمد بن علي



ملخص عام لأداء سوق الأوراق المالية القطرية



ملخص عام لأداء سوق الأوراق المالية القطرية

المؤشر العام

التغير %	2019	2020
0.10%	10,425.51	10,435.96

أداء مؤشر بورصة قطر العام



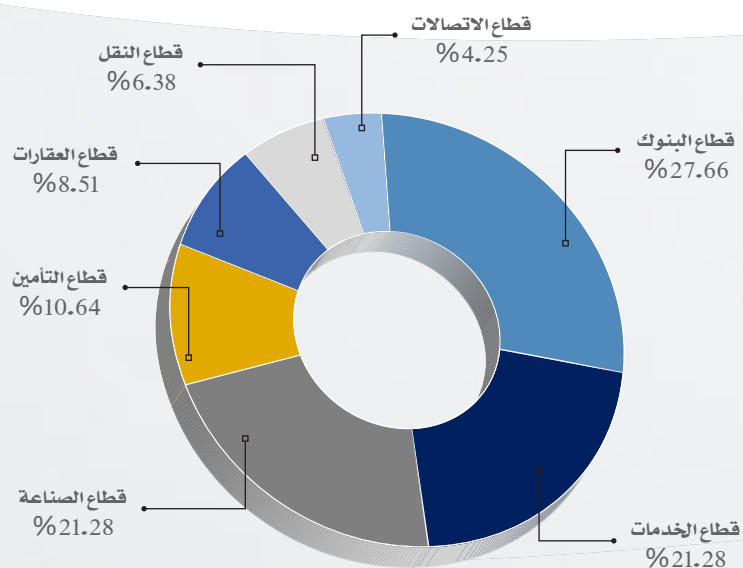
القيمة السوقية (مليار ريال قطري)

التغير %	2019	2020
3.34%	582.74	602.20

إحصاءات قطاعات السوق القطرية

عدد الشركات المدرجة في كل قطاع

النسبة للمجموع %	عدد الشركات المدرجة	القطاع
27.66%	13	البنوك والخدمات المالية
21.28%	10	الخدمات والسلع الاستهلاكية
21.28%	10	الصناعة
10.64%	5	التأمين
8.51%	4	العقارات
4.25%	2	الاتصالات
6.38%	3	النقل
100%	47	الإجمالي



نشاط السوق

الفترة	2019	2020	التغير %
عدد الشركات المدرجة	47	47	-
المؤشر العام (نقطة)	10,425.51	10,435.96	0.10%
القيمة السوقية (مليار ريال قطري)	582.74	602.20	3.34%
قيمة التداول (مليار ريال قطري)	67.70	105.78	56.24%
عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	11.42	55.16	383.15%
عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	1.53	2.29	49.59%

الأسهم المدرجة ٢٠٢٠

البيان	أسهم مجانية	إدراجات جديدة	المجموع
عدد الإدراجات	1		1
عدد الأسهم المدرجة بالمليون	115.70		115.70

نشاط تداول القطاعات في السوق

القطاع	قيمة التداول (مليار ريال قطري)	عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)
البنوك والخدمات المالية	38.19	11.06	0.72
الخدمات والسلع الاستهلاكية	14.31	8.53	0.32
الصناعة	18.58	15.19	0.48
التأمين	2.75	1.36	0.07
العقارات	19.89	14.97	0.38
الاتصالات	4.50	1.65	0.16
النقل	7.57	2.39	0.16
الإجمالي	105.79	55.15	2.29

القيمة السوقية ومؤشرات القطاعات

القطاع	القيمة السوقية (مليار ريال قطري)	معدل الدوران %	ربح السهم %	مؤشر السعر إلى العائد (مرة)
البنوك والخدمات المالية	295.83	%12.91	%3.58	13.23
الخدمات والسلع الاستهلاكية	35.90	%39.86	%4.00	29.26
الصناعة	132.07	%14.07	%3.59	28.94
التأمين	12.26	%22.46	%4.89	14.73
العقارات	67.66	%29.40	%1.41	40.68
الاتصالات	29.75	%15.11	%3.40	14.23
النقل	28.73	%26.34	%3.53	14.93
السوق	602.20	%17.57	%3.38	17.38

نسب ملكية الأسهم حسب فئات المستثمرين (وفقا لعدد الأسهم)

المؤسسات			الأفراد		
2020	2019		2020	2019	
%32.78	%32.52	قطرية غير حكومية	%28.29	%28.88	قطري
%29.94	%29.38	قطرية حكومية			
%1.23	%1.36	خليجية	%0.82	%0.83	خليجي
%5.89	%5.83	أجنبية	%1.05	%1.20	أجنبي
%69.84	%69.09	الإجمالي	%30.16	%30.91	الإجمالي

أدوات الدين الحكومية

أدوات الخزينة المدرجة والمتداولة

التغير %	2019	2020	أدوات الخزينة بالمليون ريال قطري
%5.55	6,800.00	7,177.50	أدوات الخزينة المدرجة
-	-	99.77	أدوات الخزينة المتداولة

السندات الحكومية المدرجة والمتداولة

السندات الحكومية بالمليون ريال قطري	2020	2019	التغير %
السندات الحكومية المدرجة	-	30,000.00	
السندات الحكومية المتداولة	9,869.19	7,207.27	36.93%

صناديق المؤشرات

الصندوق	قيمة التداول (بالمليون ريال قطري)		التغير %
	2020	2019	
صندوق مؤشر بورصة قطر	26.00	45.72	-43.12%
صندوق الريان قطر المتداول	53.87	15.40	249.70%
الإجمالي	79.87	61.12	30.68%

